A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/44/PV.29
30 October 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاربعاء ، ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد فيدر (نائب الرئيس)	(لكسمبرغ)
ثم :	السيد غاربا (الرئيس)	(نيجيريا)
ثم :	السيد فيدر (نائب الرئيس)	(لكسمبرغ)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد أولهاي	(جيبوتي)
السيد بوانالي	(ملاوي)
السيد ساي	(زامبيا)
السيد بربيه	(هايتي)
السيد نانتون	(سانت فنسنت وجزر غرينادين)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغيات الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيدر (لكسمبرغ) .

إفتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد أولهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي في البداية ، نيابة عن وفد بلادي وبالأصالة عن نفسي ، أن أقدم التهاني الأخوية الحارة للسيد غاربا ممثل نيجيريا على انتخابه بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . إن سجله المعروف في الخدمة العامة والدولية ، معززا بمهاراته الدبلوماسية الواسعة وحساسيته الشديدة للقضايا المتشعبة المطروحة علينا ، يجعله مؤهلا بشكل فريد لقيادة مداولاتنا باقتدار .

وأغتنم أيضا هذه الفرصة لأعرب لسلفه السيد دانتي كابوتو عن تقديرنا الصادق للصفات القيادية الرفيعة التي برهن عليها في إدارته لأعمال الدورة السابقة .

كما نشعر بالاعتزاز - كالعادة - اذ نعترف بما أبداه الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار من دبلوماسية هادئة - ولكنها فعّالة - في بحثه عن حلول دائمة للعديد من الصراعات ، وفي جهوده لتعزيز الوعي بالمشاكل الانمائية الحيوية . ونحن نقدر له عظيم التقدير قيادته الكيسة والسلسة لنا وهو يشابر كيما ينأى بنا عن المصادمات والمجابهات ، ويوجهنا نحو التعاون وتوافق الآراء .

إن التغيرات الجارية الآن في السياسات الداخلية والخارجية في بلدان أوروبا الشرقية تؤثر بشكل ملموس على مناخ العلاقات الدولية . فلأكثر من أربعة عقود ظل العالم غارقا في الانقسامات والتوترات نتيجة للاستقطاب السياسي ، مما أضر حتما بالاحترام والتعاون المتبادلين ضررا شديدا . لقد كان بالفعل عصرا اتسم بالتكديس الهائل للأسلحة والقوات ، كما أنه اشتمل بطبيعة الحال على نزاعات اقليمية ، وعلى تغليب المصالح الامنية لكل بلد كاستراتيجية سياسية .

والبلدان النامية ، التي تسمى معا في عبارة فضفاضة باسم العالم الثالث ، لم تقم فقط بدور الوكالة الأيديولوجية أو الساحة لإجراء التجارب ، بل أصبحت هي أيضا الغنائم المرجوة في السياسات التي تتبعها الدول الكبرى .

وفي تلك السنوات كانت هذه البلدان الفقيرة تبهر مرة وترتبك مرة إزاء ما يبدو من خيارات متاحة لها ، بحيث اتخذت الضرورات المحلية ، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية ، مكانة ثانوية الى جانب المبادرات السياسية العامة . وحتى المسائل المرتبطة بتوفير الرزق التي تتعلق بالاحتياجات الاساسية للانسان لم تحظ بالاهتمام اللازم .

ولذلك ، فإننا عندما نبحث ما حققناه في الماضي ، يجب أن نحرص على ألاّ تضللنا انطباعات زائفة عن الانجازات . فالواقع أن مستويات المعيشة هبطت ، وعدم الاستقرار السياسي تزايد ، والنمو الاقتصادي المستمر أخذ في التضاؤل . وارتبط هذا الاضطراب في العديد من الحالات بعدم توفر البنية الأساسية التي يعتمد عليها ، أو التعليم الكافي ، وارتبط بفوضى الاسكان والمشاكل الاجتماعية .

ومما يبعث على الارتياح بعض الشيء أن الفهم الجديد في العلاقات الدولية يركز على إبداء تنازلات حقيقية وعلى قدرة نسبية على التنبؤ وعلى تعزيز المصداقية .

وربما ليس هناك من يستطيع أن يعبر عن هذا بأحسن مما فعل الزعيم السوفياتي ، السيد غورباتشوف ، الذي ذكر بشكل مقنع :

"إن الأمن السوفياتي لا يمكن أن يتحقق على حساب انعدام أمن البلدان الاخرى" .

ولهذا كله آثاره الخطيرة على العديد من البلدان التي تقع في داخلها وعبر حدودها نزاعات طال عليها الأمد . وسواء أمكن الوصول الى تسويات دائمة للنزاعات القائمة منذ وقت طويل على المستوى المحلي ، أو عن طريق التعاون بين الدولتين العظميين ، أو عن طريق الأمم المتحدة ، فإن هذه هي بالتحديد أفضل اللحظات المبشرة بالخير بالنسبة للسلام . فلنقتنصها ؛ ولنعط السلام فرصة . ومما يشجعنا تماما التطورات الايجابية في صنع السلام والمقترحات السلمية التي أعرب عنها في كل مكان سواء على المستوى المحلي أو المستوى الاقليمي .

وينبغي أن تترجم المكاسب التي تحققت تبعا لذلك في الساحة السياسية الدولية ، سواء في المناخ أو في الجوهر ، الى إجراءات عملية . ولا يجوز أن تظل هذه المكاسب حكرا على الدولتين العظميين ؛ كما لا يجوز أن توجه فقط للتحرير السياسي والاقتصادي في بلدان الشرق . وسيكون مما يتنافى مع العدالة الأخلاقية والانصاف الاجتماعي أن يسفر المناخ المحسن في العلاقات بين الشرق والغرب عن مجرد شعور بالرضا وتجاهل لأمور العالم الثالث .

وكما قال ديفيد نيوسوم مساعد وزير الخارجية السابق والمدير الحالي لمعهد دراسة الدبلوماسية في جامعة جورج تاون :

"إن إعلان النصر الآن ، والتلميح بأن نهاية الحرب الباردة تجعل الأمور في العالم الثالث أقل أهمية ، يعنيان تجاهل مناطق نشأت فيها مشاكل عالمية خطيرة في الماضي وقد تنشأ فيها مرة أخرى" .

إن القارة الافريقية تواجه في التسعينات تحديات هائلة في سعيها الى تحسين مستويات المعيشة ونوعية حياة سكانها . ومازال يأخذ بخناقها الاداء الاقتصادي الذي يزداد سوءا ، في ظل خلفية من ظروف جفاف حادة ، ومعدلات للتبادل التجاري متدهورة ، وطلب دولي ضعيف ، ونفقات خدمة ديون مرتفعة . واذا كانت آفاق النمو الطويل الأجل تفتح الباب للنهوض برأس المال البشري ، وتعبئة المدخرات الداخلية ، وتنشيط الصادرات ، فإننا بحاجة في نفس الوقت الى الاعتراف بالمشاكل الهيكلية الكامنة .

وبعض هذه المشاكل سيكون صعبا تذليلها مادامت هناك قيود خارجية - مثل حصائل الصادرات المتضائلة ، وندرة التمويل من أجل التنمية ، والعبء الثقيل لخدمة الديون - ومادام لها دور رئيسي في الاداء الاقتصادي غير المرضي في البلدان الافريقية . وهذه القيود تحد بشكل كبير من الجهود الرامية الى إعادة الهيكلة الاقتصادية والاصلاح الذي يرمي الى تعزيز الانتعاش وتحقيق النمو الثابت والتنمية .

إن للمديونية الخارجية آثارا عكسية معوقة بعيدة المدى ويتعذر علاجها بعد أن أصبحت خدمة الدين تلتهم ما يزيد على ٤٠ في المائة من حصائل الصادرات في حالة افريقيا . ووفقا لما جاء في التقرير الاقتصادي عن افريقيا ، لعام ١٩٨٩ ، الصادر عن اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة :

"إن الارتفاع المستمر في حجم الديون ونسبة الديون يبرز العبء الكبير المفروض على الاقتصادات الافريقية وضعفها أمام التطورات الخارجية العكسية . ولذلك فإن الفهم الصحيح لازمة المديونية الافريقية يتطلب وضعها في إطار التطورات العكسية المصاحبة في أسعار السلع الاساسية وتدفقات الموارد ، والجهود المبذولة للتكيف" .

وعند هذا المنعطف ، نود أن نسجل ارتياحنا الكبير للقرارات السخية التي جاءت في حينها بالغاء الديون العامة بأكملها لاكثر من ثلاثين بلدا افريقيا ، من جانب فرنسا وكندا وبلجيكا وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية .

ومن المؤسف أن معظم المبادرات الرامية الى تخفيف عبء الديون يبدو أن بينها استراتيجية مشتركة تربط تخفيف الديون أو ترتيبات إعادة جدولة الديون ببرامج تكيف متوسطة الاجل ، مع عنصر قوي من الاصلاحات الهيكلية ، هي على حد تعبير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي :

"ترمي الى تخفيف التشوهات الاقتصادية والاختلالات المالية" .

وفي أحوال كثيرة لا تحقق هذه الاستراتيجية الاهداف المرجوة ، بل تؤدي الى مشاق لم يسبق لها مثيل واضطرابات أهلية داخلية ، ناهيك بطبيعة الحال عن البعد السياسي الحتمي لاثر التكيف الهيكلي .

وقد لا تكون المسألة مسألة عيب في الاستراتيجية بقدر ما هي مسألة موافقتها لمستوى ونمط التنمية في معظم البلدان النامية ، ولاسيما في افريقيا ، حيث أصبح النمو الاقتصادي بمعدل الصفر اتجاها مميزا ، رغم وجود أكبر معدل للخبراء الأجانب في العالم بالقياس الى تعداد السكان . وهذا دون شك هو لب المشكلة . وان لم يكن الأمر كذلك ، فقد يتساءل المرء ، لماذا إذن أصبحت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا اليوم أسوأ بكثير مما كانت عليه منذ ٢٥ عاما ، رغم الامداد الكبير بالمساعدة المالية والفنية من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبلدان المتقدمة النمو .

ولذلك ، حان الوقت كي تدرك الوكالات الانمائية الدولية الرئيسية الوضع الذي تنفرد به هذه المجموعة من البلدان ، وكي تضع أساسا فلسفيا مناسبا جديدا وإطارا نظريا لاستراتيجية إنمائية إنسانية محددة بعيدة المدى ومتجاوبة مع الاحتياجات . ومن نافلة القول أن هذا يتطلب شجاعة ونظرة غير تقليدية من جانب تلك المؤسسات .

إن اعلان بلغراد الختامي لحركة عدم الانحياز يحذر من أنه "لن يكون هناك استقرار ، ولن تكون هناك توقعات أفضل للعالم إلاّ اذا حدث انخفاض في التفاوت البيّن في مستوى التنمية العالمية" . ونأمل أن يسود صوت العقل ليدرأ شبح أزمة يمكن أن تطيح قطاع هام من البشرية .

ويمكن للأمم المتحدة أن تكون محفلا مجديا لبحث هذه المشكلة الخطيرة التي تحيط في الواقع بكل مجالات الحياة ، بما في ذلك الانتاج الزراعي والصناعة والاقتصاد والشؤون المالية والتجارة والتعليم والبنية الاساسية والبحوث والاسكان والرعاية الصحية .

ولا يزال العالم يئن من الآلام غير المحتملة في مناطق النزاع الحادة ، على الرغم من التحسن في المناخ السياسي الدولي .

ففي الشرق الأوسط ، تدخل الانتفاضة في فلسطين المحتلة شهرها الثاني والعشرين وسط مذابح وحشية وسفك للدماء مستمرين دون هوادة . ويعيش الفلسطينيون في حالة قلقة محفوفة بالمخاطر . وعدم التوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية حتى الآن ، عن طريق إجراء حوار أو بواسطة مؤتمر دولي منظم على نحو سليم دليل واضح على الفشل الذريع للدبلوماسية الدولية .

وفي اعتقادنا أن جميع البدائل قد جُربت . وبدلا من التوفيق السياسي على أساس عملي والسير بخطى حثيثة نحو مفاوضات مباشرة ، يحزننا أن نرى أن السيد شامير يخرج بعملية أخرى متعمدة لإثارة الخلاف والارتباك تتمثل هذه المرة في اقتراح بإجراء انتخابات مكيفة وفقا لغرض معين هو تثبيت الأمر الواقع ، والخداع ، وإطالة الوضع الراهن الكريه . ومن الطبيعي أن يلقى هذا الاقتراح الفشل الذريع . وبفضل الدبلوماسية المصرية الحاذقة أعلن الرئيس مبارك في سعيها للبحث عن وسائل للمحافظة على الزخم القائم ، خطة تتكون من عشر نقاط ـ ليست بديلة لخطة شامير ـ تصلح أساسا للحوار الشامل . وقد حظيت هذه الخطة بتأييد واسع النطاق من الفلسطينيين ومن حزب العمل الاسرائيلي ومن حكومة الولايات المتحدة . إلاّ أننا جميعا ندرك الآن مصير هذه

الخطة . فقد أصبحت ، مثل السلسلة التي سبقتها من المبادرات والخطط والمقترحات من أجل السلم ، آخر ضحية لما يسمى بالمجلس الوزاري في اسرائيل .

وفي ظل هذه الظروف يشك المرء فيما اذا كانت اسرائيل ستتحرك في يوم من الأيام في اتجاه السلم قبل أن يدمر العنف كل احتمالات السلام . لأنه يبدو الآن أن البديل الوحيد القائم بالنسبة لاسرائيل هو كما قال أحد الوزراء في الحكومة الاسرائيلية هو استمرار "العنف والقوة والضرب" .

إن هوة عدم الثقة التي تزداد اتساعا في الشرق الأوسط تتعارض بشكل خطير مع تخفيف حدة التوتر بين الدولتين العظميين . ونحن نحث الولايات المتحدة على أن تستخدم نفوذها الكبير لدى اسرائيل حتى تكف عن عنادها وتأخذ بموقف واقعي . فيوما بعد يوم يزداد تجاهل اسرائيل لما تواجهه من احتجاج دولي وحملات أخلاقية ، ويزداد تحديها لقرارات ومقررات الامم المتحدة ومجلس الامن وتتجاهل كذلك الضغوط الدولية ، ولا تقتنع إلاّ بمضاعفة السخط الدولي . وعلى العكس من ذلك أثبتت منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، للعالم كله أنها يمكن أن تكون شريكا جديرا بالثقة في أي اتفاق دولي للسلم . والتغير التاريخي في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية بوقف جميع الأعمال العدائية وقبول مبدأ قيام دولتين على أساس قرارات الامم المتحدة يتطلب اتجاها مقابلا لا لبس فيه من جانب اسرائيل ، بقبول مبدأ الأرض مقابل السلام ، وإعادة جميع الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير .

ومن المفارقات أن العرض الصريح الذي قدمته منظمة التحرير الفلسطينية زاد من عناد اسرائيل . وفي اعتقادنا أن موقف المنظمة يهيئ أساسا معقولا للعدل والانصاف وليس هناك أي مبرر على الاطلاق للرفض المتعجل لمفهوم الدولة الفلسطينية . ولن يكون استمرار الضغط للحصول على المزيد من التنازلات الانفرادية من جانب منظمة التحرير الفلسطينية ، دون أن يصاحب ذلك مرونة مماثلة من جانب اسرائيل ، مما يساعد قضية السلام بأي حال .

وفي لبنان ، فإن حرب الدبابات ومبارزات المدفعية في المدن أنزلت أضرارا فادحة بالسكان المدنيين العزل من السلاح . فقد أدت الحرب الاهلية بين الطوائف ، بالاضافة الى الحروب التي تشنها جماعات من خارج لبنان على أرضه ، الى دمار ومعاناة يجلان عن الوصف ، والى ارتباك وانقسام وفوضى سياسية . ومن المؤكد أن محنة لبنان ستستمر الى أن يستعيد سيادته بالكامل . ونحن نؤيد بقوة مبادرات اللجنة الثلاثية التابعة لجامعة الدول العربية من أجل استعادة لبنان لسيادته وسلامته الاقليمية .

إننا نرحب أيضا بالتطورات الايجابية المؤدية الى استقلال ناميبيا . فقد نجحت أخيرا الجهود الدبلوماسية التي استمرت نحو ثلاثة عقود في الخروج من الطريق المسدود ، وستشغل ناميبيا قريبا مكانها بين الامم الحرة في العالم . ومنذ البدء في تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) أقيمت عقبات عديدة ولكنها كانت متوقعة ، من بينها على سبيل المثال خطر جماعات "الكوفوت" المسلحة السيئة السمعة ، والتلاعب في تسجيل أسماء الناخبين ، وعدم توافر السرية في صناديق الاقتراع ، بيد أننا مع ذلك نشعر بالفخر لما أكدته المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) مجددا من التزامها بالسلم وبحقوق الانسان وبالبرغماتية الاقتصادية . فهذه الروح الايجابية التي أبدتها قيادة سوابو ستفتح الطريق الى مصالحة وطنية حقيقية .

وفي جنوب افريقيا ، هناك مبالغة في استخدام كلمة "التغيير" للتأثير على عقول وعواطف الاغلبية السوداء . وما فتئ الرئيس الجديد يؤكد لبلاده وللعالم أجمع أن عصر التغيير في الطريق . وستكشف الشهور القادمة ما اذا كان هذا مجرد تظاهر وكلام منمق أم أنه مقدمة لبرنامج اصلاح أساسي . وقد وعد الرئيس الجديد بتقديم قوانين الفصل العنصري والدفاع عنها . فهل سيكون هو منفذ التغيير الذي تحتاج البلاد اليه ، فيتم الافراج عن نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ، ويجرى التفاوض مع المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا بشأن دستور ما بعد الفصل العنصري ؟ إننا في الواقع نشك في التزامه بإجراء تغيير حقيقي ، فمازالت جنوب افريقيا بلدا تكتنفه

الانقسامات ويسوده انعدام الثقة . وقد تم ترحيل ما يزيد على ثلاثة ملايين من أبناء جنوب افريقيا السود من مواطنهم بالقوة ، مما أدى الى معاناة شديدة والى تمزق اجتماعي . فمن السمات العامة للفصل العنصري أن يلجأ الى إعادة رسم مواطن القبائل مما يترتب عليه الحرمان ثم أعمال القمع باستعمال العنف وما يصحبها غالبا من قتل وضرب وتمزيق للأعضاء .

ولا يزال الأمر يتطلب عملا كثيرا ، وفي مقدمته أن تترجم كلمات دي كلارك الغامضة المكررة الى برنامج اصلاح له معنى . وما دام نظام جنوب افريقيا البغيض قائما فمن غير المتصور أن يمثل السود المحرومون من حق التصويت في الحكومة ، أو حتى أن تقوم جنوب افريقيا جديدة تحصل فيها الاغلبية السوداء على حقوق سياسية كاملة وغير مقيدة .

إننا نحث بقوة على إزالة الاجراءات القمعية والعنصرية المؤسسية ، وإنهاء حكم الاقلية الصارخ ، واعلان الحقوق السياسية والاقتصادية ، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية . فعندما نتكلم عن التغيير أو عن الأمل في التغيير لا يسعنا إلّا أن نتذكر القول الخالد للراحل ألان باتون الاديب العملاق والمكافح المناهض للفصل العنصري الذي كتب منذ ٣٠ عاما . يقول "لا يكاد المرء في جنوب افريقيا يمتلئ بالامل اليوم ، حتى يجد نفسه مدفوعا الى اليأس المطلق غدا" .

ومع وجود السيد دي كليرك ، فإن "الحال كما هي" حتى الآن . وفي حال عدم القيام بإصلاحات حقيقية فعّالة ، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تكثيف ضغطه من أجل استئصال شأفة الفصل العنصري .

ولاتزال الحالة في الخليج متأرجحة ومهددة . وعملية السلم تحتاج إلى دفعة جديدة . بيد أننا نشعر بالارتياح حيث ما زال وقف اطلاق النار مستمرا ، في ظل اشراف قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة ، وقد توقف التدمير الطائش للممتلكات وازهاق الأرواح الغالية . لكننا نأسف عميق الأسف إزاء عدم إحراز تقدم صوب التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) . ان المأزق الحالي المتمثل في حالة "اللاسلم واللاحرب" له تبعات خطيرة على استمرار السلم في المنطقة . ونعتقد أن من مصلحة العراق وإيران على السواء إبداء المزيد من الاستعداد والمرونة للتفاوض بإخلاص ، حتى يتسنى تبادل أسرى الحرب والشروع في مبادرات هامة تفضي إلى تطبيع العلاقات .

لقد راودت جيبوتي آمال كبيرة في أن يؤدي مؤتمر باريس المعني بكمبوتشيا إلى إنهاء الصراع وتخفيف التوتر والتمهيد لاستعادة الشعب لحقوقه الديمقراطية الكاملة . ولا يمكن تحقيق الاستقرار الدائم في جنوب شرقي آسيا إلا بانسحاب القوات الأجنبية انسحابا كاملا والسماح للشعب الكمبودي بتقرير مصيره بحرية . لذلك فإننا نلحّ في إيجاد تسوية سلمية شاملة للمسألة الكمبودية .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، فإننا نؤيد جهود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لايجاد حل دائم للمشكلة .

لم يبق سوى بضع شهور على الذكرى الثانية لإبرام اتفاقات جنيف بشأن أفغانستان ، ومع ذلك فإن احتمالات السلم لاتزال بعيدة حتى الآن . ونعتقد أنه لا يمكن لشعب أفغانستان أن ينعم بالسلم والهدوء مع عدم وجود حكومة تمثيلية منتخبة انتخابا شعبيا .

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية ، نشعر بالتشجيع لاستمرار الحوار بين الدولتين على أمل أن يسهم هذا الحوار اسهاما فعّالا في تحسين العلاقات وزيادة

احتمالات التوحيد السلمي . وأخذا بمبدأ العالمية واتساقا مع الرغبة المخلصة في تخفيف التوترات في شبه الجزيرة ، نؤيد انضمام الكوريتين ، كل منهما على حدة أو في وقت واحد ، إلى عضوية الامم المتحدة بوصفهما عضوين كاملي العضوية .

ثمة أضرار مرعبة تمثل أخطارا داهمة أو متوقعة على الظروف البشرية بل وعلى بقائنا . اننا نميل إلى معالجة المسائل البيئية ، مثل الانحطاط البيئي واستنزاف الموارد والنفايات الصلبة المضرّة بالصحة والتلوث ، كمجرد ظواهر عابرة . وإن الكوارث مثل التصحر وتدمير الغابات الاستوائية المطيرة ، والجفاف والمجاعة قد تركت بصمات دائمة في بقاع واسعة من العالم وخاصة في افريقيا . ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن فصل المسائل البيئية عن التنمية الاقتصادية ، وينبغي أن يوفر هذا الإدراك الدفعة اللازمة للقيام بجهد تعاوني متضافر على جميع المستويات . واستجابة لهذا الشاغل المشترك صاغت بلدان افريقيا الشرقية الستة وحدة بيئية ، وذلك بإنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية . وهذه الهيئة ، ومقرها الرئيسي جيبوتي ، أصبحت على نحو سريع عاملا حفّازا في وضع السياسات الملائمة والمشاريع المناسبة لجميع البلدان الاعضاء . ونود أن نسجل رسميا امتناننا للبلدان والمنظمات العديدة التي تواصل تقديم الدعم المؤسسي المباشر والموارد المالية اللازمة لهذه الهيئة .

ويرى رئيس جمهوريتنا ، صاحب الفخامة السيد حسان غوليد ابتيدون

"ان الاعداء الحقيقيين للبشر ليسوا هم البشر الآخرين بل الجوع والمرض والافتقار إلى الماء والافتقار إلى المأوى وانتشار الفقر" .

هذه الحاجات الانسانية الاساسية ذات الاولوية تقتضي أن يوجه لها قدر أكبر من الاهتمام الجاد وأن تخصص لها الموارد الكافية .

وجيبوتي ، على الرغم من المنجزات التي أحرزتها في جميع مجالات التنمية ، لاتزال فقيرة وبعيدة عن تحقيق الكثير من أهدافها . فالاحوال المناخية غير المؤاتية وتدهور النشاط الاقتصادي والتدفق الدائم للاجئين والخدمات الاجتماعية المرهقة والضغوط الخارجية ما هي إلا بعض العوامل الرئيسية المعاكسة للتقدم السليم المطرد .

ان هطول الأمطار المدمرة وما تبع ذلك من الفيضانات التي وقعت في جيبوتي في وقت سابق من هذا العام سبب أضرارا مادية جسيمة للبنية الأساسية التي لا غنى عنها .

ونحن نشعر بالامتنان العميق للبلدان والمنظمات الصديقة التي استجابت بسرعة وسخاء وقدمت لنا الامدادات الغوثية والطبية التي تمس حاجتنا اليها . ونحن واثقون بأن المجتمع الدولي سيواصل دعم جهود التنمية الحقيقية التي تبذلها جيبوتي .

وختاما ، أود أن أعلن أن جمهورية جيبوتي لها مصلحة حيوية في السلم والمساعدة على تهيئة مناخ من الثقة في منطقتنا من العالم . فبالنسبة لأمة فتية ، صغيرة وتفتقر إلى الموارد الأساسية ، فإن الحفاظ على درجة معقولة من الوفاق الداخلي وتوخي سياسة خارجية واقعية وحذرة أمران يتمم أحدهما الآخر . وان دبلوماسيتنا الاقليمية والدولية الايجابية ستظل مقرونة بسياسات داخلية برغماتية .

السيد بوانالي (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود باسم وفد ملاوي أن أهنئ السفير غاربا على انتخابه بالاجماع لرئاسة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . وقد جلب معه إلى هذا المنصب الهام مهارات دبلوماسية وسياسية ثابتة وكذلك ثروة من الخبرة المعترف بها على نطاق واسع في الشؤون الدولية . ونحن على بيّنة بالفعل من منجزاته البارزة في المناصب الهامة الكثيرة التي شغلها في خدمة بلده والمنظمات الدولية على السواء ، بما في ذلك الامم المتحدة ، من أجل النهوض بالتفاهم والتعاون الدوليين . لذلك فإننا واثقون تماما بأن الجمعية العامة ، في ظل قيادته وارشاده ، ستتمكن من تحقيق النجاح عن طريق التوصل إلى قرارات برغماتية في عملها . وأود أن أؤكد له تعاون وفد ملاوي الكامل في جميع الأوقات .

ويهنئ وفدي أيضا سلفه ، السيد دانتي كابوتو ، وزير خارجية الارجنتين السابق ، على الأسلوب الفعّال الذي أدار به أعمال الدورة الثالثة والاربعين . فخلال تلك الدورة تمكنت الجمعية العامة من إنجاز كل العمل الذي أنيط بها تقريبا . وفي اعتقادنا ، يرجع الكثير من الفضل في هذا النجاح إلى الأسلوب العملي الذي تناول به السيد كابوتو الواجبات والمسؤوليات المناطة به ، وكذلك إلى الإنصاف والحزم اللذين

توخاهما في ادارة مداولات الجمعية العامة . ويزجي وفدي إليه أطيب التمنيات في جميع أعماله المقبلة .

وأود أن أعرب عن ارتياح حكومة ملاوي للاسلوب الذي ما فتئ يتوخاه الامين العام ، السيد بيريز دي كوييار ، في ادارة وتوجيه شؤون الامم المتحدة . وقد شهدت الـ ١٢ شهرا الماضية جهودا كبيرة لكفالة إدخال المزيد من التحسين على عمليات المنظمة وإدارة مواردها المالية وغيرها من الموارد .

وفي الوقت نفسه ، ننوه بالصبر والمثابرة اللذين يتوخاهما الامين العام وموظفوه في النهوض بالمهام التي سبق للجمعية العامة ومجلس الامن أن اسنداها اليهم ، وخاصة فيما يتعلق بحل المشاكل القائمة . كما نلاحظ بارتياح المبادرات التي جاءت في حينها من جانب الامين العام لتيسير التماس أساليب لحل المشاكل التي ظهرت منذ الدورة السابقة للجمعية العامة ، الامر الذي يساعد في تخفيف حدة التوترات والصراعات الدولية ، ويساعد في الوقت ذاته على تشجيع التفاهم والتعاون .

يود وفد بلادي أن يؤكد للأمين العام وموظفيه تأييد حكومة ملاوي الكامل لما يقدمونه من اسهام قيّم في حفظ السلم الدولي والنهوض بالتفاهم والتعاون والتنمية على الصعيد الدولي .

كما يود وفد بلادي أن يعبر عن ارتياحه للبوادر الايجابية التي شهدناها على مر الاثنى عشر شهرا الماضية في مجال السلم الدولي . ولئن كانت تلك الفترة قد شهدت بعض أحداث الصراع والتوتر في الساحة الدولية ، فمن الجلي أن المناخ الدولي بصفة عامة اتسم بهدوء نسبي .

واذا كان هناك ما يدعو للتفاؤل على الصعيد السياسي فالحالة في المجال الاقتصادي لا توفر ، للاسف ، سببا كافيا للشعور بنفس القدر من التشجيع . وبينما قدمت بلدان الشمال الصناعية بعض المبادرات الهامة للغاية ظلت علاقات الشمال والجنوب مختلة لصالح الشمال ، واستمرت الحالة الاقتصادية لمعظم البلدان النامية في تدهور سريع ، مع ما يصحب ذلك من مخاطر على الاستقرار السياسي والاجتماعي .

ويود وفد ملاوي أن يضم صوته الى من سبقوه في الاعراب عن الارتياح والشعور بالتشجيع اذ يرون أن عددا من النزاعات والصراعات التي شغلت المجتمع الدولي طويلا ستزال قريبا من جدول أعمال هذه الجمعية . ومن أمثلة ذلك مسألة اقليم ناميبيا الخاضع لاشراف الامم المتحدة الذي يبدو أنه قد قطع الآن شوطا طويلا على طريق الاستقلال وقد رحبت ملاوي بأنباء الاتفاقات التي وقّعت في نيويورك في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ونصت على سحب القوات الكوبية وقوات جنوب افريقيا من أنغولا وسهلت تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا .

وبالرغم من الصعوبات التي هددت بتحويل عملية الانتقال في ناميبيا عن مسارها ، نعتقد أنه بات من المتوقع الآن أن تجرى انتخابات الجمعية التأسيسية في تشرين الثاني/نوفمبر كما هو مقرر لها ، وأن يشهد العام الجديد مولد دولة ناميبيا الجديدة . ونحن نسأل أولئك الذين يريدون أن يعرقلوا عملية الانتقال الى الاستقلال : ألم ينتظر شعب ناميبيا استقلال بلاده بما فيه الكفاية ؟ ألم يدفع شعب ناميبيا بالفعل ثمنا أكبر مما ينبغي من أجل حقه الاصيل في الحرية ؟

ونود أن نشيد اشادة خاصة بالامين العام ؟ وبأولئك الذين يعملون في فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال على ما أبدوه من اصرار وشجاعة في السّعي حثيثا للتنفيذ الامين لعملية الاستقلال وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد رأت بلادي اعترافا منها باهمية عملية الاستقلال وأملا في تقديم مساعدة فعّالة لضمان تحقيقه ، أن تشارك في فريق المراقبة التابع لمنظمة الوحدة الافريقية في ناميبيا . ويتطلع وفد ملاوي الى رؤية ناميبيا تتبوأ مكانها في الجمعية العامة في دورتها القادمة .

عندما تشرفت بمخاطبة الجمعية في الدورة الثالثة والاربعين ، ذكرت أن معظم أوجه التقدم الرئيسية التي تحققت بشأن عدد من المسائل السياسية خلال الاثنى عشر شهرا السابقة ترجع أساسا الى التعاون بين الدولتين العظميين ، الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وأعربت في هذا السياق عن الامل في أن توجه الدولتان العظميان اهتمامهما أيضا الى مشكلتين يواجههما المجتمع الدولي ويبدو أنهما مستعصيتان للغاية ألا وهما الجمود السياسي في الشرق الاوسط والحالة الخطيرة في الجنوب الافريقي الناجمة عن حملة جنوب افريقيا الرامية الى الابقاء على سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها .

ونحن في ملاوي نشعر بتشجيع كبير للدلائل الواضحة على أن الدولتين العظميين بدأتا في التعاون بالفعل بشأن هاتين القضيتين ، اذ قد وقعت تطورات جديدة هامة تشير الى امكان اتباع نهج جديد ازاءهما .

فغيما يتعلق بالجنوب الافريقي ، شهدنا خلال الاشهر العشرة الماضية عددا من التطورات المشجعة . ولعل أهمها في رأي بلادي هي الرغبة الجديدة الواضحة في التوصل الى حلول سلمية تفاوضية للصراعات والنزاعات السياسية الحالية .

وفي هذا الاطار رحبنا بالاتفاق الذي أبرمه في حزيران/يونيه الماضي قادة أنغولا والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لانغولا (اليونيتا) ، والذي ينص على وقف اطلاق النار بين القوات العسكرية الانغولية وقوات اليونيتا وينص أيضا على اجراء

مفاوضات لتسوية الخلافات السياسية بين حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا وجماعة اليونيتا .

ولاحظ وفد بلادي أنه رغم الصعوبات التي حالت دون احراز تقدم لا تزال الجهود مستمرة لاستئناف عملية التفاوض . ونحن نؤيد تلك الجهود لاننا نعتقد أن التفاوض هو الوسيلة الوحيدة المؤدية الى تسوية سلمية دائمة ومنصفة .

ولقد شعرنا بالتشجيع أيضا من جراء البيانات الايجابية الاخيرة المتعلقة بالحالة السياسية في موزامبيق ، فقد ترتبت على عصيان متمردي الرينامو على مر الاعوام الاربعة عشر الماضية خسارة فادحة في الارواح والممتلكات ، وعرقلة لتنمية موزامبيق الاقتصادية والاجتماعية ، ونعتقد أن الاوان قد آن ليتمتع شعب موزامبيق أخيرا بما توقعه بعد حرب التحرير الطويلة المريرة التي خاضها من سلم واستقرار وتنمية اقتصادية اجتماعية .

وملاوي بوصفها من البلدان المجاورة لموزامبيق وتحملت جزءا من وطأة الصراع المحتدم هناك ، يحدوها وطيد الأمل في أن تترتب نتيجة ايجابية على الدعوة التي وجهها الرئيس يواقيم شيسانو الى جماعة رينامو كي تتعاون مع حكومته في ايجاد حل عن طريق التفاوض . ونحن نعضد مبادرة حكومة موزامبيق الجريئة في هذا الصدد . وأغتنم هذه الفرصة لاعلن استعداد ملاوي لتقديم ما يمكنها من مساعدة في تعزيز المبادرات الحالية الى أن يكلل بالنجاح .

ان البلدان الواقعة في منطقتنا من الجنوب الافريقي مرتبطة ارتباطا وثيقا من الناحية التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وبالتالي ، فإن أي اضطراب أو صراع في أي من هذه البلدان يكون له حتما أثره على البلدان الاخرى . وقد رأينا بالفعل ما ألحقته الصراعات الدائرة في أنغولا وموزامبيق من آثار ضارة بالبلدان المجاورة ، وبالمثل ، أحدثت التوترات والصراعات التي ولدها الفصل العنصري داخل جنوب افريقيا أثرا لا يمحى في كل دول الجنوب الافريقي . ولذا فإن أي تصعيد للعنف السائد هناك لن تكون له آثار عكسية على مستقبل تنمية جنوب افريقيا نفسها فحسب بل

سيؤدي أيضا الى زيادة الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها البلدان المجاورة .

ولهذا السبب ، رحبنا في ملاوي ببوادر إعادة التفكير من قبل الحكومة وكذلك من قبل بعض الحركات المناهضة للفصل العنصري ، في أفضل الطرق التي تحقق التغيير السياسي في جنوب افريقيا . ونأمل أن توفر هذه التطورات قوة الدفع اللازمة لسرعة التحرك صوب ايجاد حل للمشكلة .

وفيما يتعلق بالشرق الاوسط ، فنحن في ملاوي ، نعتقد أن اعلان منظمة التحرير الفلسطينية في كانون الاول/ديسمبر الماضي اعترافها بدولة اسرائيل قد أزال العقبة الرئيسية في سبيل السعي الجاد لحل المشاكل السياسية في تلك المنطقة ، لكن هذا الاعلان لا يشكل في رأينا سوى شرط واحد من الشروط الاساسية لاي حل دائم وعادل . ومن الشروط الاخرى حق دولة اسرائيل وكذلك الدول الاخرى في المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وحق الشعب الفلسطيني في وطن خاص به .

ومن الملاحظ أنه بعد اعلان منظمة التحرير الفلسطينية اعترافها بدولة اسرائيل وتأكيد استعدادها للدخول في حوار بشأن المستقبل السياسي للشعب الفلسطيني ، تم تقديم عدد من المقترحات الهامة عن كيفية حل مشاكل الشرق الاوسط . ونحن نرحب بما نشر في الاشهر الاخيرة عن اجراء حوار مباشر وغير مباشر على حد سواء بين شتى أطراف النزاع في قضية الشرق الاوسط ، ويحدونا خالص الامل في أن تستمر هذه التطورات ، وأن تسهم في ايجاد صيغة لحل مشكلة الشرق الاوسط يقبلها الجميع .

وهناك موضوع آخر نعتقد أنه بحاجة الى أن توليه الدول الكبرى ، ولا سيما الدولتان العظميان ، عناية موحدة وهو الحالة في لبنان . ويسعدنا في هذا السياق أن نلاحظ استئناف الجهود التي تبذلها الدول العربية من أجل جمع الجانبين المتصارعين في الحرب الاهلية التي استمرت في ذلك البلد ١٣ عاما ، للتفاوض بغية التوصل الى اتفاق سلم دائم . ومع ذلك ، نود أن نناشد كل المهتمين بالحالة في لبنان وكل القادرين على التأثير فيها أن يولوها اهتمامهم العاجل .

والى أن يتحقق ذلك فإن أي حل لهذه المسألة لابد وأن يتضمن الانسحاب الكامل لجميع القوات والعناصر الأجنبية الأخرى من لبنان حتى تتوافر لهذا الحل مقومات البقاء . ولن يعود السلم الى ذلك البلد حتى تُنهي جميع القوى الخارجية وجودها المادي فيه وتمتنع عن إثارة الحزازات بين طوائف الشعب اللبناني . لذلك ، نناشد كل جيران لبنان أن يحترموا سيادته ويكفوا عن التدخل في شؤونه الداخلية .

فيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، فإننا نشعر بالتشجيع إزاء التعاون المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . ونحن نرحب ببعض مبادرات الأمين العام التي قدمها مؤخرا في هذا الشأن ، غير أن وفد ملاوي يلاحظ مع الأسف العميق أنه على الرغم من التفاؤل الناشئ عن قبول المغرب والبوليساريو في العام الماضي اقتراحات السيد بيريز دي كوييار لايجاد حل لتلك المشكلة ، لم يحرز على ما يبدو أي تقدم آخر . ونحن نرى أن عنصر الوقت أمر جوهري ، وقد حان الوقت لكي نتحرك .

وما زال وفدي يشعر بالتفاؤل بأن السلم الدائم سيحل في النهاية في مختلف مناطق العالم التي تطوّقها الصراعات في الوقت الراهن . لذلك ، تؤيد حكومة ملاوي مواصلة الجهود الرامية الى ايجاد حلول لمختلف بؤر التوتر والصراع الأخرى في منطقة البحر المتوسط وآسيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى . ونحن نعرب عن ترحيبنا بصفة خاصة لانسحاب جميع القوات الأجنبية من بعض هذه المناطق كخطوة أولى في سبيل ايجاد حلول دائمة ومستمرة لمشاكل كل منها .

واذا كان حل جميع هذه الصراعات الاقليمية الراهنة - فضلا عن غيرها من الصراعات التي قد تنشأ أيضا - يمكن أن يؤدي الى احلال قدر من السلم ، فإن هذا في رأينا لا يضمن بحد ذاته السلم الدائم أو يكفل الأمن الدولي . من الضروري أن نزيل أسباب الخلافات بين الدول ، ونزيل أيضا أدوات الحرب التي تشجعها على تحويل الخلافات والتوترات الى صراع مسلح . ومن ثم ، فنحن نرى أن القول المأثور بأنك "إذا أردت السلم ، فاستعدّ للحرب" ، لم يعد الآن مبدأ سليما تقيم عليه الدول أساس أمنها .

نحن نرى ، بالاحرى ، أن الامن اليوم يتطلب تغيير ذلك القول ليكون "إذا أردت السلم ، فاستعدّ للسلم" .

في هذا السياق ، يشعر وفد ملاوي بالتشجيع أن يلاحظ أن الجهد الدولي المتضافر سعيا للتوصل الى نزع سلاح عالمي كامل وشامل ما زال يحتل أولويه قصوى على الرغم من الانتكاسات التي كثيرا ما نواجهها . اننا نشيد بالدور الهام الذي تضطلع به الامم المتحدة لكي تجعل من هذه المسالة محور الاهتمام الدولي .

وتشجعنا أيضا الزيادة المطردة في التعاون بين الدولتين العظميين في مسائل نزع السلاح . وكان للمبادرات والتدابير التي شرعتا في اتخاذها ، أو الاتفاقات التي توصلتا اليها ، لا سيما فيما يتصل بازالة أو خفض طرز معينة وفئات من الاسلحة في ترساناتهما - تأثير ايجابي على الحملة العالمية لنزع السلاح .

واسمحوا لي مع ذلك أن أعرب عن أمل حكومة ملاوي في أن تدرك الدولتان العظميان أنه ، في حين أن ازالة جميع طرز الاسلحة أمر ضروري وملح حقا ، فإن مما يعزز الهدف المنشود وهو نزع السلاح العالمي واستتباب الامن العالمي وعدم استخدام الفضاء الخارجي إلا في الاغراض التي تزيد من معرفة الانسان بعالمه بغية النهوض بالتنمية وتعزيز الرفاهة هنا على سطح كوكبه .

ومن دواعي القلق لوفدي أن الحالة في الساحة الاقتصادية ، لا سيما بالنسبة لاغلبية البلدان النامية ، استمرت في التدهور على الرغم من التحذيرات الواضحة من آثارها المخيفة على السلم والامن العالميين . لقد وصل عبء الديون الذي يحيق بالبلدان النامية الى مرحلة الازمة ؛ وبلغ التدفق العكسي الصافي للاموال من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو بلايين من الدولارات الامريكية . وأصبحت معدلات التبادل التجاري غير واقعية على الاطلاق . واستمرت أسعار السلع الاولية التي تنتجها بلدان الجنوب النامي في اتجاهها الى الانخفاض ، بينما ازدادت الحواجز الجمركية العالية ضد منتجاتها المصنعة في أسواق البلدان المتقدمة النمو في العالم .

وبطبيعة الحالة ، تابعنا عن كثب التطورات التي طرأت منذ صدور إعلان مونتريال لمجموعة الدول الصناعية في عام ١٩٨٨ ، كما لاحظنا بالاهتمام المبادرات

التي طرحت مؤخرا ، بما في ذلك مبادرات الولايات المتحدة الامريكية وكندا وفرنسا ، والرامية الى تخفيف وطأة المصاعب التي تواجهها البلدان التي تتحمل عبئا ثقيلا للديون .

ومع الترحيب بهذه المبادرات ، فإنها لا تعدو أن تكون مسكنات في مواجهة المشاكل الاقتصادية الضخمة التي تواجهها البلدان المتضررة . وذلك الى أننا لسنا واثقين من جدوى أو عدالة الشروط المرتبطة ببعض تلك المبادرات ، مثل قبول برامج للتكيف الهيكلي يوصى بها من الخارج ، خاصة وإن هناك الآن تسليم عام بعدم صلاحية خطط التكيّف للتطبيق على النطاق العالمي وحتى عندما كان هناك أثر ايجابي ظاهري لهذه البرامج ، كما في حالة الموازنة الظاهرية لدفاتر الحسابات الوطنية ، فإن التكلفة الاجتماعية لتنفيذ هذه البرامج كانت مرتفعة للغاية تحفها مخاطر سياسية كبيرة بالنسبة للحكومات المعنية .

ويود وفدي أن يذكّر أن الجمعية العامة ، في استعراض منتصف المدة الذي أجري في عام ١٩٨٨ لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، قد أوضحت بتوافق الآراء أن برامج التكيّف الهيكلي التي توصي بها مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي في الوقت الراهن ، وخاصة في حالة افريقيا - تميل الى زيادة سوء الحالة الاقتصادية التي تحيق بتلك القارة بدلا من تحسينها .

ولهذا السبب ، أخذت الدول الافريقية بزمام المبادرة للنظر في امكانية وضع برامج أو آليات تكيّف بديلة . واعتمد وزراء المالية والتخطيط الاقتصادي الافريقيون مؤخرا ، وأقر رؤساء دول أو حكومات قمة منظمة الوحدة الافريقية ، استراتيجية بديلة لبرنامج عمل الانتعاش الاقتصادي في افريقيا . ونظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية بالفعل في تلك الاستراتيجية المقرر عرضها على هذه الجمعية . ودرس خبراء من المؤسسات المالية الدولية ، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، تلك الاستراتيجية حيث وجدوها قابلة للتطبيق كبديل لآلية التكيّف الهيكلي

الحالية . ويأمل وفد ملاوي باخلاص أن تتمكن الجمعية العامة من تأييد تلك الاستراتيجية .

وعلى ضوء عوامل مثل تلك الاستراتيجية والطرق البديلة الاخرى التي تتناول المشاكل الاقتصادية ، يرى وفد ملاوي أن الاصرار على اتباع برامج يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كشروط مسبّقة لتلقي مساعدات الغوث الاقتصادي - أمر غير مفيد على الاطلاق ولا يتوخى العدل على الوجه الاكمل .

لا يمكن معالجة الازمة الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية ، كما بيّنته التجارب ، بمجرد النظر الى جانب واحد بمعزل عن الجوانب الاخرى . لقد ذكرنا دائما أن أكثر السبل فعالية للتعامل مع تلك المشكلة هو تناولها بأسلوب شامل ، يعالج جميع جوانبها في آن واحد ، من منظور البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء . وبهذه الطريقة وحدها يمكن التوصل الى صيغة شاملة وفعالة لحل المشاكل الراهنة .

ولهذا يتطلع وفدي الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرّسة للتعاون الاقتصادي والمقرر عقدها في نيسان/ابريل ١٩٩٠ . ونأمل مخلصين أن توفر هذه الدورة الاستثنائية فرصة لدول الشمال الدائنة ودول الجنوب المدينة للعمل سويا لايجاد أفضل الحلول لهذه المشاكل . وكما لاحظ خبراء الاقتصاد والتنمية ، تؤثر المشاكل التي تحيق بالدول النامية في الوقت الراهن تأثيرا سلبيا أيضا على اقتصادات البلدان المتقدمة النمو . ومن ثم ، فإن حل هذه المشاكل يحقق من تلقاء ذاته المنفعة المشتركة للجميع . وايجاد حل فعّال لهذه المشكلة هو مسؤولية مشتركة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء .

وباسم حكومة ملاوي ، يود وفدي أن يعرب عن ارتياحه للتحسن الواضح في الموارد المالية لمنظمتنا . ونحن نشعر بالتشجيع أيضا إذ نعلم من تقرير الامين العام أن الدول الاعضاء المتخلفة عن سداد حصصها في الميزانية العادية قد بذلت جهدا كبيرا لتسوية حساباتها . ونلاحظ أيضا أن برنامج إعادة الهيكلة الذي بدأ في عام ١٩٨٧ ، يمضي تنفيذه بسهولة ويحقق النتائج المرجوة في معظم الحالات .

إن قدرة الامم المتحدة على تأدية وظائفها بفعالية وتقديم مختلف الخدمات التي كلفت بالقيام بها ، تعتمد على توافر الموارد المالية والبشرية الكافية . كما أن استمرار زيادة الاموال المتاحة للمنظمة ، وتحسن نوعية الموظفين الذين يعملون في خدمتها - يؤكدان لنا أن الامم المتحدة سيكون في مقدورها مواصلة تقديم مساعداتها ذات الاهمية الكبرى لتمكين بلدان مثل ملاوي من تنفيذ برامجها الوطنية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والانمائية .

وفي هذا الصدد ، أنتهز هذه الفرصة لاعبر عن تقدير حكومة ملاوي للمساعدة التي ما برحت تتلقاها من الامم المتحدة . وتشعر حكومتي بأشد الامتنان للمساعدة الخاصة التي قدمت اليها عن طريق برامج متعددة مشتركة بين الوكالات ينسق بينها المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة فيما يتصل بمشكلة اللاجئين التي مازالت تواجهها . وأود في هذا الصدد أيضا أن أعبر عن ارتياح حكومة ملاوي للتعاون الذي لقيناه من جانب المانحين الثنائيين وغيرهم من المانحين .

وكما تعرف الجمعية العامة ، فإن ملاوي قد وفرت الملجأ منذ عام ١٩٨٦ للاجئين القادمين من موزامبيق والذين وصل عددهم حتى الآن الى ٠٠٠ ٧٠٠ شخص ، وهو ما يعادل ٨ في المائة من تعداد السكان في بلدنا . وفي الوقت الذي نبدي فيه استعدادا تاما لاستضافة وايواء أشقائنا وشقيقاتنا ، فإن قدرة اقتصاد ملاوي محدودة للغاية ، وهذا العدد الكبير من اللاجئين يثقل بشدة على البنية الاساسية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد .

وينبغي أن تعرف هذه الجمعية أن هذا التدفق للاجئين أدى في الداخل الى تشريد الملاويين الذين اضطروا الى النزوح من المناطق التي يعيشون فيها والتي احتلها اللاجئون الآن . وأدى ذلك الى مشاكل أكبر للحكومة لأن المساعدة الخارجية ، بالرغم من سخائها ، لا تستطيع معالجة مشكلة الأرض .

واسمحوا لي بأن أحيط الوكالات المانحة ، الثنائية والمتعددة الاطراف علما بأن المساعدة المقدمة لجماعات اللاجئين ، في حالة ملاوي ، لا يمكن اعادة توجيهها لصالح السكان الاصليين . ولهذا يود وفد بلادي أن يدعو مرة أخرى باسم حكومة ملاوي الى زيادة المساعدات الدولية بحيث تمكنها من توفير الاغاثة للاجئين الذين تدفقوا عليها .

وفي ختام ملاحظاتي ، أود مرة أخرى أن أعرب للرئيس عن أطيب أمنياتنا له بالنجاح ، وتمنياتنا بأن تتوصل مداولات الجمعية الى نتيجة مثمرة للغاية .

السيد ساي (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أتقدم للسيد غاربا بأحر التهاني لانتخابه رئيسا للدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . ان انتخابه بالاجماع شاهد جلي على المكانة الشخصية

العالية ، وما يتمتع به في هذه الجمعية من ثقة وتقدير تؤهله لهما خبرة واسعة كدبلوماسي محنك وجندي باسل ورجل دولة . وهو أيضا اعتراف بالاحترام الذي نكنه جميعا لبلده وشعبه العظيمين . وترتبط بلادي بأوثق أواصر الود مع جمهورية نيجيريا الشقيقة ، ونحن فخورون حقا بالدور القيادي الذي قامت به وما برحت تقوم به في خدمة قضية الحرية والعدالة والسلام . وبينما نتمنى له كل النجاح في رئاسته ، أود أن أؤكد له تعاون بلادي معه ودعمها الكامل له طوال الدورة .

كما أود أيضا أن أعرب عن عميق شكري وامتناني لسلفه السيد دانتي كابوتو ، ممثل الأرجنتين ، للطريقة التي أدار بها أعمال الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . وأحيي الجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد خافيير بيريز دى كوييار وسعيه الذي لا يني للنهوض بالسلم العالمي والتفاهم الدولي .

تجتمع الدورة الرابعة والأربعون في فترة هامة في تاريخ العلاقات السياسية الدولية ، حيث يشهد السعي لتحقيق الأمن الجماعي والسلم تطورات ايجابية للغاية ، ولاسيما في ظل سيادة مناخ الانفراج بين الدولتين العظميين . وكثيرا ما يقال ، ان الأمور تتحرك ببطء في الدبلوماسية العالمية ، غير أن المنجزات الايجابية الأخيرة التي تحققت في مجال حل النزاعات الاقليمية أمر غير مسبوق في حد ذاته . فالبدء في عملية استقلال ناميبيا ، ووقف اطلاق النار في الخليج والتقدم المحرز في حل مشكلة كمبوتشيا ، كلها منجزات من حق منظمتنا أن تفخر بها ، ويأمل وفد بلادي بصدق أن يلقى هذا الاتجاه المشجع في التماس الحلول السلمية للمنازعات بين الدول المزيد من الدعم في السنوات القادمة . وترى غامبيا أن لدينا في الأمم المتحدة الآلية الخاصة بتسوية الخلافات سلميا بين الدول ، وهي آلية تقوم على احلال الثقة المتبادلة محل عدم الثقة ، واقامة التفاهم محل الشك . وهي آلية يمكنها فوق كل شيء أن تضفي الطابع المؤسسي على الحوار بدلا من المواجهة كأداة لتسوية المنازعات بين الدول .

ويعتقد وفد بلادي أيضا أن المنجزات التي تحققت حتى الآن في حل المنازعات الاقليمية ستفقد أثرها مادام التهديد بالدمار النووي مسلطا فوق رؤوسنا مثل سيف ديموقليس . ولذا فإننا نلاحظ بارتياح أن نزع السلاح مازال يحتل مكان الأولوية القصوى

في جدول أعمال السياسة العالمية . وللأمم المتحدة دور تتزايد أهميته في تهيئة مناخ موات للحوار الهادف حول هذا الموضوع الحيوي . ولن تخدم ازالة أسلحة الدمار الشامل وانهاء سباق التسلح قضية السلم والأمن الدوليين وحدها ، وانما ستحرر أيضا الموارد المادية والانسانية التي يمكن تخصيصها لتنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية الهادفة والمفيدة في البلدان النامية . ومن هذا المنطلق ، يعد اعلان الرئيس بوش عن استعداد الولايات المتحدة لتدمير أكثر من ٨٠ في المائة من مخزونها من الأسلحة الكيميائية ، حتى قبل ابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، والرد الايجابي من جانب الاتحاد السوفياتي على هذا الاقتراح ، حدثا غير مسبوق في العلاقات بين الدولتين العظميين ينبغي أن يشيد به جميع الأعضاء في الأمم المتحدة .

ومع ذلك ، يجب أن نعترف نحن بلدان العالم النامي ان انهاء سباق التسلح بين الدولتين العظميين لن يكون مجديا في تعبئة مزيد من الموارد للتنمية الوطنية اذا ما واصلت تلك البلدان النامية ذاتها تخصيص مبالغ ضخمة من ميزانياتها الوطنية للنفقات الدفاعية . ان المبالغ غير المتكافئة التي تخصصها البلدان النامية للنفقات العسكرية لا تحول الموارد الثمينة عن التنمية الوطنية فحسب ، بل انها أيضا تثير الشك في هدفنا المعلن وهو التسوية السلمية للمنازعات .

ومن المؤسف ، ان الانجازات البارزة التي تمت في مجال حل المنازعات الاقليمية وفي خلق مناخ صحي في العلاقات السياسية الدولية عموما ، لا تظهر في الحالة السائدة في الجنوب الافريقي ، حيث يواصل نظام الاقلية العنصرية في بريتوريا اتباع سياسته البغيضة في الفصل العنصري في الداخل وعدوانه على دول خط المواجهة ، وبهذا يثير الفوضى وينزل بالمنطقة معاناة تجل على الوصف* .

---

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

وان نظام الفصل العنصري البغيض والشرير مازال يمثل اهانة غير مقبولة للعالم المتحضر ، وينبغي أن يواجه باستجابة حازمة لا مساومة فيها من جانب المجتمع الدولي . ان محاولات استرضاء ، أو اقناع ، أو تدليل نظام بريتوريا العنصري كي يغير من سياسته ، من شأنها أن تعزز مركز ذلك النظام في تحديه للرأي العالمي . صحيح أن رياح التغير التي أخذت تهب على جنوب افريقيا قد زادت من التفاؤل بدنو نهاية الفصل العنصري ، لكن لابد من الاعتراف بأنه بدون الموقف الحازم والشجاع لمقاتلي الحرية في جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من الحركات الديمقراطية والشعبية ، وما صحبه من عقوبات اقتصادية محدودة ضد نظام الفصل العنصري ، لما أمكن لتيار التغيير أن يأخذ مجراه . لذلك ، فإن هناك حاجة لاستمرار الضغط وزيادته ، لازالة الفصل العنصري . فهذا النظام لا يجوز أن يترك سائرا حسب هواه . وقد أثبتت شعوب جنوب افريقيا من خلال حملة التحدي ضد قوانين وأنظمة العزل ، انها لا تستطيع الانتظار الى ما لا نهاية لاصلاح النظام الذي لا يمكن اصلاحه ويجب تدميره . ان الحرية حق ثابت ؛ ولا يمكن التفاوض بشأنها ، ولا يمكن تقديمها في جرعات صغيرة خلال مدة من الزمن .

وغامبيا تعتقد اعتقادا راسخا أن من أجدى الوسائل وأسلمها لدفع نظام بريتوريا للدخول في مفاوضات فورية وجوهرية مع الممثلين الحقيقيين لغالبية السكان أن تفرض على النظام العنصري عقوبات شاملة والزامية .

لقد تابعت غامبيا باهتمام كبير تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ونحن نشعر بقلق بالغ ازاء العوائق والعقبات التي تستمر جنوب افريقيا في وضعها على طريق عملية الاستقلال . ونظرا للاضطراب المستمر في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فإن أدنى الشروط اللازمة لاجراء انتخابات حرة ونزيهة مازالت غير متوافرة في ناميبيا . فاستمرار وجود جماعات الكوفوت الشائنة وشبه العسكرية ، والتي تتقنع بأقنعة مختلفة لتقوم بتخويف السكان المحليين ومضايقتهم في جو يسوده الارهاب ، انما يهدف الى عرقلة الحملة الانتخابية لمنظمة جنوب غرب افريقيا (سوابو) وتعزيز الغرض الانتخابية لعملاء بريتوريا في ويندهوك . وهذا تخريب سافر لعملية الاستقلال وغير مقبول على

الاطلاق . ولكن ماذا يتوقع المرء من نظام يعاني من افلاس أخلاقي وانحطاط مؤسسي ؛ ولذلك ، فإن وفدي يحث مجلس الأمن على الاستمرار في تكثيف جهوده للضغط على جنوب افريقيا حتى يرغمها على الالتزام بالقرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٦٤٠ (١٩٨٩) واللذين يضمنان انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا تؤدي الى استقلالها في وقت مبكر .

وبعيدا عن الوضع الدقيق في جنوب افريقيا ، فإن القارة مازال يكتنفها عدد من النزاعات الاقليمية المزمنة . ونحن نأمل ونتمنى أن نصل في نهاية المطاف الى حل في اطار منظمة الوحدة الافريقية لهذه المشكلات المستعصية وكذلك المشكلات الجديدة التي ربما تظهر . وسوف تقدم غامبيا دعمها الكامل للجهود التي يبذلها حاليا رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر ، من أجل التوصل الى حل سلمي لهذه النزاعات .

وحول أفغانستان ، فانه لمما يسعد وفدي أن يلاحظ أنه تم انسحاب القوات الأجنبية من ذلك البلد الذي مزقته الحرب ، وأملنا أن تتهيأ الظروف المناسبة التي تضمن عودة آمنة لجميع اللاجئين الى بلدهم ، وبذلك تُضمن عودة السلام والاستقرار لأفغانستان . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأثني مرة أخرى على جمهورية باكستان الاسلامية للدور المهم الذي اضطلعت به في توفير الملجأ للملايين من الأفغان المشردين ، ولجهودها أيضا في خلق مناخ يفضي الى ايجاد حل للمشكلة الافغانية .

ويثلج صدرنا أيضا ما تحقق من وقف الأعمال القتالية في الصراع بين ايران والعراق ، هذا الصراع الذي هز ضمير المجتمع الدولي بما أحدثه من دمار . ونحن نحث كلا الطرفين على التعاون في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) حتى تسفر عملية السلام عن تحقيق الهدف المرجو في سلام فعلي وثابت في الخليج . ان وضع نهاية لهذا الصراع بين الأشقاء لا يمكن العراق وايران فقط من الاضطلاع بمهمة إعادة الإعمار الوطني التي هما في أمس الحاجة لها ، ولكنه يزيل أيضا التهديد بتدويل الصراع في منطقة استراتيجية ذات أهمية سياسية واقتصادية .

ومايزال الوضع في كمبوتشيا يقلق وفد بلادي . وبالرغم من الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي للوصول الى حل سلمي لهذا الصراع الذي طال أمده ،

والذي أسفر عن معاناة بالغة ، فإن المشكلة مازالت دون حل . ونأمل أن يعود مؤتمر باريس الذي علق أعماله مؤخرا الى استئنافها في المستقبل القريب . وتحقيق تسوية شاملة عن طريق المفاوضات ، تضمن لكمبوتشيا الاستقلال والسيادة والاحتفاظ بوضعها غير المنحاز . ونأمل أن يكون انسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا سببا في التعجيل بعملية السلام في ذلك البلد ، ووفدي يدعو كل أطراف النزاع أن تستمر في تأييدها لجهود الأمم المتحدة واتحاد دول جنوب شرق آسيا لحل مشكلة كمبوتشيا .

وفيما يتعلق بالوضع في شبه الجزيرة الكورية ، فإن غامبيا ترحب بعملية الحوار التي بدأت لضمان توحيد ذلك البلد المنقسم ، ونحن من القائلين بأنه اذا كانت العضوية في الأمم المتحدة سوف تسهل عملية التوحيد ، فإن على المجتمع الدولي أن يؤيد انضمام الكوريتين الى المنظمة ، طبقا لمبدأ العالمية .

وفي الشرق الأوسط ، مازال الوضع يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين . ويود وفد بلادي أن يكرر الاعراب عن اقتناع حكومة غامبيا بأن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط وانه لن يمكن التوصل الى حل عادل ودائم إلا إذا استعاد الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في وطن مستقل . لقد عانى الفلسطينيون لعقود طويلة ، وقدموا تضحيات عديدة في سبيل تحقيق أمانيهم ، كما بيَّنت ذلك الانتفاضة التي دخلت شهرها الثاني والعشرين . كما قدموا أيضا تنازلات كثيرة في سعيهم من أجل السلم والأمن . ونحن نشيد بهذا التحرك في اتجاه السلام ، وندعو اسرائيل مرة أخرى لأن يكون ردها ايجابيا حتى يمكن الشروع في عملية سلام حقيقية في الشرق الأوسط . واننا على اقتناع بأنه ما لم تغير اسرائيل من موقفها ، فإن الوضع في الشرق الأوسط سيظل يشكل تهديدا للسلم والأمن العالميين . ولذا فعلى الأمم المتحدة أن تشترك بشكل وثيق في ايجاد حل للمشكلة في الشرق الأوسط . ووفدي يجدد في هذا الصدد ، دعوته الى عقد مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط ، بالمشاركة الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

وفي شرق البحر المتوسط ، فإن غامبيا ستعمل كل ما في وسعها لتشجيع الاتصالات والمفاوضات بين ممثلي الطائفتين الموجودتين في قبرص ، تحت رعاية المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة . ونحن نؤيد السعي للوصول الى حل سياسي يقبله الطرفان ويتضمن الاعتراف بالوضع المتساوي لكل من الطائفتين في قبرص .

إن الحالة الآخذة في التدهور بصورة خطيرة في لبنان مدعاة لقلق حقيقي . ولذلك ، فإننا نحث الفئات المتحاربة على وضع نهاية لهذا الصراع الذي طال أمده على نحو لا مبرر له ، والذي يشكل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار في المنطقة .، بالإضافة إلى الخسائر الفادحة في الأرواح والخسائر المادية . وفي اعتقادنا أن أي حل يكفل سيادة لبنان ووحدته وسلامة أراضيه لا بد وأن يشتمل على الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية من الأراضي اللبنانية . وانطلاقا من هذه الروح ، أعربنا عن تأييدنا لخطة السلام التي وضعتها اللجنة العربية الثلاثية المكونة من رؤساء دول المملكة العربية السعودية والمغرب وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية ، كما أننا نرحب بالنتائج التي تحققت حتى الآن .

ورغم أن الدورة الحالية تنعقد في وقت يشهد تحسنا كبيرا في المناخ السياسي الدولي ، فإن البيئة الاقتصادية الدولية الحالية لا تزال تتسم بالاختلالات الهيكلية العميقة . وأخطر هذه الاختلالات وأكثرها حدة ، الفجوة الاجتماعية الاقتصادية الآخذة في الاتساع بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو .

وهذه الاتجاهات السلبية لا تهدد النسيج الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للبلدان النامية فحسب ، بل تهدد أيضا السلم والأمن السياسي الدولي ، وتضعف دون شك النتائج الايجابية لتخفيف حدة التوتر العالمي القائم الآن .

لقد شهد العقد الحالي تكيفات هيكلية مؤلمة جدا من جانب الكثير من البلدان النامية ، وخاصة أقل البلدان نموا في افريقيا . وتعرضت هذه البلدان ، التي تعاني من عوائق هيكلية ضخمة ، لتدهور حاد في أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ، على الرغم من التدابير الهامة التي اتخذتها على صعيد السياسة الداخلية ، تمشيا مع الأهداف المعلنة والالتزامات المنصوص عليها في برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية لافريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الذي اعتمد عام ١٩٨٦ . إلا أن جهودها ، في معظم الحالات ، أسفرت عن نتائج غير ملائمة ، وذلك نظرا لعدم كفاية تدفق المساعدات الخارجية ونظرا لمعدلات التبادل التجاري غير المواتية ولالتزامات خدمة الدين المعوقة .

إن دور منظومة الأمم المتحدة في تخفيف الآثار الاجتماعية للتكيف الهيكلي لا يمكن المبالغة فيه . ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى المساهمات القيّمة التي تقدمها الوكالات المتخصصة ، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، في وضع وتنفيذ برامج تتصل بالقطاعات التي تتضرر قبل غيرها نتيجة لبرامج التكيف الهيكلي . ويود وفد غامبيا أن يتوجه بالشكر الخاص إلى مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة على جهودها التي لا تكل في توفير الدعم والمساعدة لأضعف مجموعات سكاننا الآخذين في التزايد - أي الأطفال . وفي هذا الصدد ، أود أن أشدد على الأهمية التي نوليها لمشروع الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل ، التي سيطلب إلى الجمعية العامة اعتمادها في المستقبل القريب . وأود أيضا أن أسجل تأييدنا التام لعقد اجتماع قمة عالمي معني بالطفل ، على نحو ما اقترحته مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة .

إلا أنه يتعين على البلدان النامية إجراء اصلاحات هيكلية مناسبة تستهدف تصحيح حالات الخلل الهيكلي في اقتصاداتها التي أدت إلى ارتفاع أسعار الفائدة وإلى تذبذب أسعار السلع الأساسية وإلى عودة الحمائية إلى الظهور - وهي سياسات تضر بالعلاقات الاقتصادية الدولية المنصفة ، كما تضر بقدرة البلدان النامية على معالجة المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها .

وأخيرا ، هناك حاجة لتطوير استراتيجية جديدة للديون توجهّ لتخفيف العبء عن البلدان النامية تخفيفا كبيرا ، وتشتمل على إمكانية تخفيض الديون ، أو إعادة جدولتها بشروط ميسرة ، أو الغائها .

وفي الوقت الذي نعرب فيه عن سرورنا لبعض التطورات الإيجابية في العلاقات الدولية الراهنة ، فإننا على استعداد للإقرار بأن هناك تحديات أخرى لا تزال بحاجة إلى اهتمام المجتمع الدولي .

ونحن في غامبيا نولي اهتماما خاصا لقضايا البيئة . ونشعر في هذا الصدد بقلق بالغ إزاء خطر حدوث تغيرات مناخية ، والاستغلال المفرط لموارد الأرض ، وتلويث

البحار . ولذلك ، فإن وفدي يود أن يشدد ثانية على الحاجة إلى تدعيم الجهود الدولية المتضافرة والتعاون الدولي من أجل حماية البيئة في إطار الامم المتحدة .

كما أننا نرحب بزيادة الاهتمام الدولي الذي يولى للصلة الوثيقة بين البيئة والتنمية . ومن على هذه المنصة ، يود وفد بلدي أن يوجه نداء رسميا إلى المجتمع الدولي ليقدم المزيد من تدابير الدعم إلى البلدان النامية في سعيها إلى حماية بيئتها . ويحدونا الامل ، أن يتمكن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي سيعقد عام ١٩٩٢ ، من تناول القضايا البيئية من منظور شامل ومتكامل ، حتى يتاح وضع برامج تتصل بأكثر المشاكل التي تواجهها البشرية إلحاحا على صعيد البيئة والتنمية .

وغامبيا ، التي تدرك ادراكا تاما الأخطار الجسيمة التي تتهدد بقاءنا نتيجة لإلقاء الفضلات السامة ، ملتزمة بالتعاون مع جميع الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية في نشر المعلومات عن عمليات نقل الفضلات السامة . إن ممارسة إلقاء المواد الخطرة بصورة غير قانونية في البلدان الفقيرة والنامية في أغلب الاحيان ظاهرة خطرة ، ذات عواقب مهلكة شأنها في ذلك شأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات . والذين يشاركون في إلقاء النفايات الخطرة هذه ليسوا سوى مشتغلين بتجارة موت بطيء يستهدف البلدان النامية ، وتستحق أنشطتهم - بل تجارتهم - الشجب المستمر من جانب المجتمع الدولي .

قبل أسابيع قليلة احتفلنا في الامم المتحدة بالذكرى السنوية الثانية لليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وذلك عملا بإعلان الجمعية العامة الصادر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . إن مشكلة إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها مثار قلق شديد لحكومتي . وقد قال الامين العام ، ونحن نؤيد هذا القول ، إن مشكلة إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها تشكل "واحدة من أشد الأخطار التي يواجهها العالم اليوم" . وعليه ، فإننا في غامبيا نتفق والرأي المقبول بصورة عامة القائل بأن أبعاد ظاهرة المخدرات البغيضة تتعدى الحدود الوطنية وتتخطى الفوارق السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وما من بلد يستطيع أن يعالجها بمفرده . وما من بلد يستطيع أن يعتبر نفسه محصّنا من شرها .

ولذلك ، فإن اعتماد اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في كانون الأول/ديسمبر الماضي ، يمكن أن يعتبر إشارة واضحة على أن الحكومات عازمة الآن على التعاون لمكافحة هذا الشر الاجتماعي الجديد ، الذي يقوّض جميع أسس مجتمعاتنا ويدمر مستقبل شبابنا . وقد شرعت غامبيا بالفعل في اتخاذ الخطوات اللازمة للتوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها .

ولذلك ، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يتيح الموارد اللازمة ، على الصعيد الوطني وفي إطار الهيئات الدولية ذات الصلة ، لشن حملة أقوى على صعيد العالم بأسره لمكافحة انتاج واستخدام جميع أنواع العقاقير غير المشروعة . وفي هذا الصدد ، فإننا نود أن نشيد بحكومتي الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة للمساعدة القيّمة التي وفرتاها لمحاربة آفة العصر الحديث هذه .

ومن القضايا ذات الأهمية البالغة لغامبيا مسألة حقوق الإنسان . وغامبيا ، حكومة وشعبا ، ملتزمة التزاما راسخا بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها .

حقيقة أن التطورات الأخيرة تبشر بمستقبل طيب للدبلوماسية المتعددة الأطراف ، بيد أن المناخ الدولي المناسب الحالي الناجم عن خفض حدة التوترات ، وروح التعاون الجديدة بين الدول الكبرى الرئيسية ، والتوصل إلى حلول سلمية لكثير من النزاعات الاقليمية القديمة لم يواكبه تقدم كاف في بعض البلدان صوب احترام أكبر لحقوق الانسان ، والحريات الاساسية .

ولقد وُجدت ، بالفعل ، الاليات الدولية لحماية حقوق الانسان ومازال من المهم أن يضطلع المجتمع الدولي بحملة عالمية ، ويقوم بعملية تثقيف لضمان تمتع كل الناس على هذا الكوكب بحقوق الانسان الاساسية تماشيا والمثل الفاضلة النبيلة المجسَّدة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اتخذته هذه الجمعية منذ أربعين عاما .

ونحن ، في غامبيا ، لازلنا على موقفنا من أن مسألة حقوق الانسان تتجاوز الحدود الضيقة للمصالح السياسية والاقتصادية الذاتية . وهذا الالتزام الثابت بمراعاة حقوق الانسان مجسَّد في قوانيننا المحلية ، وظاهر في سياستنا الخارجية . ومن أجل تعزيز انجازاتنا في مجال حقوق الانسان والنهوض بها ، بادرت غامبيا بإنشاء المركز الافريقي لدراسات الديموقراطية وحقوق الانسان . كما أعدَّت حكومة غامبيا البنى الاساسية للمقر الرئيسي للجنة حقوق الانسان والشعوب التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في بانجول . وقد افتتح سعادة رئيس جمهورية غامبيا الحاج سيرداوودا كيرابا جوارا ، المعروف بالتزامه بحقوق الانسان والديمقراطية في العالم أجمع ، مرافق تلك المؤسسات في ١٢ حزيران/يونيه من هذا العام .

ونود أن نعرب عن امتناننا للدعم الذي تلقَّاه المركز الافريقي للديمقراطية وحقوق الانسان من لجنة حقوق الانسان في جنيف التابعة للأمم المتحدة . ونحن نناشد كل أولئك الذين يؤمنون ايمانا ثابتا بقضية احترام حقوق الانسان دعم المركز ، ومده بالمساعدة .

في ضوء خلفية موقفنا هذا من قضية حقوق الانسان ، لا تملك غامبيا إلا أن تعرب عن قلقها لانتهاكات حقوق الانسان الجسيمة للأقلية التركية المسلمة في بلغاريا ،

فإبعاد وطرد مئات الالوف من الناس الذين من أصل تركي ، بشكل لم يسبق له مثيل ، لهو حدث خطير لا بد أن يدينه المجتمع الدولي بأسره . ان المنظر المؤلم لآلاف النساء والأطفال الذين طردوا من بيوتهم بسبب الجنس والدين ، ومعاناتهم في مخيمات اللاجئين لا يمكن التسامح ازاءه . ولذا ، يتحتم على المجتمع الدولي أن يجاهر باستنكاره ، وإلا أُعتبر السكوت إذعانا . ونحن نناشد بلغاريا أن تقبل دعوة تركيا الى الدخول في حوار جاد بغية التوصّل إلى حل ودي لهذه المشكلة الانسانية .

ولذلك ، يؤيد وفدي الاقتراح الذي قدمه وزير الشؤون الخارجية لجمهورية المانيا الاتحادية السيد غينشر عندما خاطب الجمعية في ٢٧ أيلول/سبتمبر متحدثا عن الحاجة إلى تعيين مفوض سام للأمم المتحدة لشؤون حقوق الانسان ، وإنشاء محكمة دولية مختصة بحقوق الانسان .

إن القضايا السياسية الملحّة التي تواجه المجتمع الدولي معقدة ، لكننا نشاطر الكثيرين الأمل في أنه يمكن حلها بالتفاني والعزم على نحو يكفل السلم والاستقرار لكل الدول .

وعلى الجبهة الاقتصادية ، هناك حاجة ماسة لمعالجة مجموعة من مسائل العلاقة بين الشمال والجنوب بعزيمة سياسية قوية ، وبأسلوب واقعي بنّاء يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الحادة المتزايدة للبلدان النامية ، بغية تحقيق نظام أكثر توازنا وانصافا .

ولذلك ، بات من المحتم أن تمتد روح الدينمية العملية التي تجلت في مجال العلاقات الدولية والتي تعتبر المسؤولة بالفعل عن التطورات الأخيرة على الساحة السياسية ، المجال الاقتصادي ، على أمل أن تثمر الثمار التي طال انتظارنا لها .

ولذلك ، أختتم كلامي بإعادة تأكيد التزام غامبيا الكامل بحفظ السلم والأمن ، وبتعاون دولي مفيد من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب .

ان المثل السامية المجسّدة في ميثاق الأمم المتحدة تستحق اهتمامنا الكامل ، وإخلاصنا الثابت ، ودعمنا النشط .

وفي هذا الصدد ، سنواصل تقديم الدعم اللازم لمنظومة الامم المتحدة ، التي ستظل حارسة آمال الجنس البشري وطموحاته الى السلم الدائم ، والتقدم والرخاء .

السيد بربيه (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : هل لي يا سيدي ، بادئ ذي بدء ، أن أنقل اليكم تهانئ وفد هايتي ، وأعرب لكم عن مدى سعادتنا إذ نراكم تُنتخبون لرئاسة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . ان صفاتكم الشخصية الممتازة ، وخبرتكم الواسعة في معالجة الشؤون الدولية ، وما أنجزتموه وأنتم تمسكون بدفة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، أتاحت لنا فرصة تقدير مؤهلاتكم تقديرا كاملا ، وهي تضمن النجاح التام لاعمال هذه الدورة .

وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لسلفكم السيد دانتي كابوتو الذي أسبغ على عمله قدراته المتعددة ، وحكمته مما ، جعله أهلاً للثقة التي أولته إياها الجمعية العامة .

وأود أن أثني ثناء خاصا على الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي نجح ـ بفضل شجاعته وإصراره ـ في مواصلة التقدم لتحقيق المقاصد المجسَّدة في الميثاق . وما من شك في أن الامم المتحدة تدين له بالشيء الكثير في مجال استعادة الثقة التي باتت تتمتع بها الآن . وليطمئن إلى دعم بلدي الكامل ، وهو يواصل جهوده من أجل السلام .

يقترب هذا العقد من نهايته بنتائج متضاربة فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والسياسية . ويتعين على الدورة الرابعة والاربعين أن تكون انعكاسا لوقفة يتدبر فيها المجتمع الدولي بأسره هذه المسائل . وليس ثمة شك في أننا نعيش فترة حيوية بحق تظهر فيها أمامنا أرضية جديدة للعلاقات الدولية . وفي هذا السياق ، نرى أنه من الجلي أن الامم المتحدة ، بعد أن ظلت طويلا هدفا للشكاوى والاستنكارات ، قد أصبحت الآن لا غنى عنها ، ومستعدة للقيام بدور أكثر أهمية في تيسير حل المنازعات التي رافقتنا طويلا وبدا أنها مستعصية على الحل .

ان توقف العمليات القتالية في الخليج الفارسي وظهور حلول لقضايا الصحراء الغربية وقبرص وناميبيا تعتبر نجاحات كبيرة ترد للأمم المتحدة مصداقيتها . فنادرا ما عرف العالم خلال نصف القرن الماضي أو يزيد مثل هذا التقدم الديمقراطي صوب السلام . وتؤكد هذه النتائج ، ان كانت هناك حاجة الى تأكيد ، الأهمية الفائقة للمبادئ والأهداف التي قامت على أساسها الأمم المتحدة والالتزام المتزايد بها من قِبَل الدول الأعضاء . وهذا مصدر إرتياح وأمل .

وفي نفس الوقت هناك مايبرر الترحيب تضام العوامل مما بات يتيح فرصة لم تكن متوقعة لتغيير شروط المواجهة في العلاقات بين الشرق والغرب . والمقترحات التي تقدمت بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مؤخرا والالتزامات التي اتخذت في مؤتمر باريس بشأن حظر الأسلحة الكيميائية تدفعنا الى الشعور بالأمل تجاه احتمال التحكم الحقيقي في سباق التسلح .

بل ولقد يكون هناك ميل كبير الى الاعتقاد بأن هذه الظروف تمثل نقطة تحول صوب إنشاء نظام دولي جديد وانتفاء الهوة غير المقبولة التي تتعمق في نفس الوقت سنة تلو الأخرى مفرقة بين الشمال والجنوب إلا أنه لا يمكننا - مع ذلك - تجاهل العقبات العديدة التي لا تزال تعرقل السير صوب السلام ، وبصفة خاصة استمرار وجود بؤر التوتر في كثير من أنحاء العالم وبزوغ تحديات جديدة تتطلب بحق اهتمام الجمعية العامة في هذه الدورة .

مرة أخرى ، تحتل جنوب افريقيا ، هذا العام مكان الصدارة من اهتماماتنا . فبصرف النظر عن بعض تغييرات ظاهرية معينة تتبدى على مستوى الحوار السياسي ، لم يتغير هيكل نظام الفصل العنصري . فحكومة بريتوريا لم تفعل ما كان متوقعا من الإفراج عن نلسون مانديلا كما أنها لم تفرج عن المسجونين السياسيين وهو عمل كان يمكن أن يقوم دليلا قاطعا على حسن نيتها . فجنوب افريقيا لا تزال تحت وطأة نظام صاحب ايديولوجية عنصرية معلنة تتجلى في القمع المنظم الأعمى لتطلعات الأغلبية السوداء في ذلك البلد . وتقع على عاتق المجتمع الدولي ، الذي طال تحدي جنوب افريقيا له مسؤولية بذل كل ما في وسعه لكي يضمن أن تنهي حكومة جنوب افريقيا سياستها التي يدينها ويستهجنها الجميع .

ولهذا ، فبإعلان تضامننا مع الذين يناهضون الفصل العنصري وبصفة خاصة عن طريق النضال الباسل للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، تدعو جمهورية هايتي الى إعمال العقوبات الشاملة ضد نظام جنوب افريقيا . وبصفة عامة ، هذا هو فعلا النهج الوحيد المتاح أمام المجتمع الدولي والذي يمكن عن طريقه ضمان حصول الاغلبية السوداء ، بكرامة ومساواة في الحقوق والواجبات ، على مكانها الصحيح في مجتمع ديمقراطي ينبني على المساواة وتعدد الاعراق .

بعد نضال بطولي دعمته بشدة دول خط المواجهة وشنه الممثلون الحقيقيون للشعب تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وكثير من المبادرات التي قام بها أصدقاء افريقيا ، يستعد شعب ناميبيا لتقرير مستقبله . وترحب حكومة هايتي بهذه الحقيقة وبقرب انضمام ناميبيا الى المجتمع الدولي . ونحن نؤكد من جديد دعمنا القوي للجهود التي تبذلها الامم المتحدة والعمل اليقظ الذي يقوم به في الميدان فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، والجهود المتواصلة التي يضطلع بها مجلس الامم المتحدة لناميبيا . إنها تعمل جميعا معا للوصول بناميبيا الى الاستقلال والسيادة وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ويرحب وفد بلدي أيضا بمناخ التوافق الذي يبدو انه آخذ في السيطرة أكثر فأكثر على أنغولا والذي نأمل ونتوقع أن يمكّن ذلك البلد من تكريس كل طاقاته لمهمة إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان تطور الحالة في الصحراء الغربية يسمح بالرغم من بعض التردد - بأن نتوقع إمكانية إنهاء هذا الصراع الذي طالما فرّق ما بين دول المغرب . وتلاحظ حكومة هايتي باهتمام النتائج التي أحرزتها الاطراف المعنية بمساعدة الامين العام للامم المتحدة ، والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية . ونأمل أن تواصل هاتان المنظمتان بذل جهودهما لتشجيع استئناف الحوار الذي لا غنى عنه بين الطرفين بهدف إجراء استفتاء يمكن للشعب الصحراوي من خلاله أن يقرر مصيره بحرية .

وفي الشرق الاوسط ، يؤكد العنف السائد في الاراضي المحتلة لمدة عامين تقريبا حقيقة أن فلسطين حقيقة لا يمكن إنكارها تحتل مكان الصدارة في التسوية التي طال إنتظارها أكثر مما ينبغي . ان الإبقاء على الوضع القائم الحالي لا يخدم مصلحة أي طرف من الاطراف المعنية . ومن الواضح أن السبيل الوحيد المستطاع هو الحوار . وفي هذا الصدد ، يبدو لنا أن عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الامم المتحدة يستحق توافق الآراء الفوري . فهذا وحده هو ما يمكنه أن يمهد لوضع أساس لتسوية الصراع تسوية شاملة .

وحكومة هايتي تؤيد تأييد تاما عقد ذلك المؤتمر نظرا لانها على يقين من أنه لا سبيل الى إرساء سلام دائم وعادل في المنطقة إلا على أساس المبادئ الموضحة على وجه الخصوص في قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) : مما يعني ان دولة اسرائيل لها الحق في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا وأن الشعب الفلسطيني له الحق في وطن وفي تقرير المصير .

وفيما يتعلق بلبنان ، فان جمهورية هايتي ، التي تنص المبادئ الاساسية لسياستها الخارجية دائما على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ، تتابع بقلق متزايد تطور الحالة في هذا البلد الشهيد . إن شعب لبنان يعاني من مأساة دامية أليمة يأمل جميع أصدقاء لبنان أن يشهدوا إنتهاءها قريبا . ولهذا ، تعرب حكومة هايتي عن تضامنها مع لبنان وتدعو الى إنسحاب القوات الاجنبية من الاراضي اللبنانية والعمل المتكامل من جانب المجتمع الدولي كيما يتمكن الشعب اللبناني من استعادة وحدته وسيادته وسلامة اراضيه .

وفي كمبوتشيا ، تشكل عملية الانسحاب التام والنهائي لقوات الاحتلال الاجنبية الخطوة الاولى في الاتجاه الصحيح . ونحن نهنئ بإخلاص الحكومة الفرنسية على مبادراتها ، بالاشتراك مع أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، بعقد مؤتمر باريس الذي بالرغم من عدم تحقيقه حتى الآن لجميع النتائج المرجوة منه يمثل خطوة هامة الى الامام في البحث عن حل . ويتطلع وفد هايتي الى استئناف الحوار بين الاطراف المعنية ومواصلة الجهود للتوصل الى تصالح وطني حقيقي . فهذا وحده هو ما سيسمح بوضع حد للمأساة التي ظلت الامة الكمبودية تعاني منها لسنوات عديدة .

وجمهورية هايتي ، إذ ترحب بالحوار المقترح حول التوحيد السلمي للأمة الكورية ، ترى أن الوقت قد حان لاستطلاع الطرق والوسائل التي تسمح بجعل انضمام الكوريتين الى أسرة الامم المتحدة حقيقة ، وفقا لرغبات الأطراف المعنية .

نلاحظ بارتياح عميق استمرار وقف إطلاق النار بين إيران والعراق ، ونعرب عن أملنا في أن تفضي المفاوضات الجارية بين الطرفين الى تسوية تمهد السبيل أمام تحقيق سلم دائم .

وبالمثل ، ترحب هايتي بانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان ، وتأمل أن تنتهي حرب الاشقاء الدائرة بين الطرفين هناك .

وفي المنطقة التي ينتمي اليها بلدي ، أي في امريكا الوسطى ، هناك ما يدعونا الى تشجيع المبادرات الهادفة الى إنهاء العمليات القتالية وبناء السلم والديمقراطية . وتؤيد حكومة هايتي تأييدا كاملا اتفاقات تيلا التي أُبرمت مؤخرا والتي تنبذ اللجوء الى المواجهات العقيمة والضغط الأجنبي واستخدام القوة بين الدول الشقيقة التي يجب أن تلتزم بالتعاون معا .

وإذ تشاطر حكومة هايتي العديد من الدول في القارة شواغلها تواصل تقديم دعمها الى الجهود المبذولة من جانب الولايات المتحدة الامريكية والرامية الى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات . هذا إضافة الى أن وفد هايتي على أتم الاستعداد لتقديم الدعم الكامل المناسب الى مبادرة دول الكاريبي الرامية الى تصعيد الكفاح الذي لا مهادنة فيه لهذا الوباء ، في إطار الامم المتحدة . ونود أن نعرب بصفة خاصة عن تضامننا مع كولومبيا التي تواجه وضعا صعبا بسبب قراراتها الجريئة .

تؤكد جمهورية هايتي من جديد تأييدها الراسخ للجهود الرامية الى التعاون الدولي والتماس نهج متضافر لحماية البيئة من الاخطار المخيمة عليها والتي تتهدد بقاء كوكبنا بأسره نظرا للتدهور السريع لبيئتنا الطبيعية .

على الرغم من التوسع الاقتصادي الكبير الذي شهدته البلدان الصناعية ، يدنو عقد الامم المتحدة الإنمائي الثالث من نهايته على نبرة خيبة أمل كبيرة منشؤها الوعود التي لم يتحقق الوفاء بها وتطلعات العالم الثالث التي لم تتحقق غالبيتها العظمى .

ويكفي أن نتذكر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء قد تدهور بمعدل قياسي وصل الى ١٠ في المائة ، بل وبأكثر من ١٠ في المائة ، عما كان عليه في عام ١٩٨٠ . وليست الحالة في امريكا الوسطى والكاريبي بأفضل من ذلك كثيرا . ولما كنا قد بلغنا أقصى ما يمكن أن نتحمله من كلفة اقتصادية واجتماعية وإنسانية نتيجة للمديونية التي يضاعف ثقلها الاثر الخبيث المزعزع للاستقرار لبرامج التكيف ، تجد بلدان الجنوب أنفسها وقد غُمرت بشكل أعمق في وهدة اليأس والشك في أنها ستقدر أبدا على أي تحرك صوب تحقيق حياة أفضل لشعوبها . ومهما بدا ذلك عصيا على التصديق لدى البعض ، تظل بلدان العالم الثالث تمول ، بقدر كبير ، رخاء البلدان الشرية ، من خلال تحويل عكسي صاف للموارد يصل الى حد نزيف اقتصادي غير مقبول أخلاقيا لا يمكننا أن نظل نتحمله .

وفي مواجهة وضع كهذا ، يتضامن وفد هايتي مع جميع البلدان التي تدعو ، عشية الإعلان عن العقد الإنمائي الدولي الرابع ، الى إعادة تكييف الآلية التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية والى إجراء تغييرات مضمونية في الاستراتيجية ، على مستوى التعاون الدولي ، بغية تمكين بلداننا في الجنوب من أن تصبح أخيرا جزءا لا يتجزأ من التسابق الى التنمية .

وتحقيقا لهذه الغاية ، لا مهرب من بذل جهد لم يسبق له مثيل من التضامن الدولي . ومن الضروري للبلدان الصناعية أن تعمل على تخصيص هذه الموارد التي تفي بحاجات الإنتعاش الاقتصادي ككل في جميع بلدان الجنوب لاغراض التعاون من أجل التنمية بدلا من تقديم المساعدة التي غالبا ما تكون غير مؤكدة ومفتقرة بصفة خاصة الى المعايير المشتركة ولا تلبي بالضرورة الاحتياجات المتوسطة والطويلة الاجل للبلدان المستفيدة من المساعدة . وهذا يعني أننا يجب - على الاقل - أن نحقق الأهداف التي حددت قبل حوالي ٣٠ عاما ، أي بعبارة أخرى ، هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي المحلي للبلدان المانحة .

ومن هذا المنطلق ذاته ، نعتبر أنه من الملحّ أن تتخذ البلدان الدائنة في المؤسسات المالية المتعددة الاطراف تدابير إضافية بغية تخفيف عبء الديون الخارجية ،

بل وإلغاء تلك الديون ، إذا ما اقتضت الضرورة ذلك ، وخاصة بالنسبة لأشد البلدان فقرا ، حتى وإن لم تكن أكبرها مديونية . وفي هذا الصدد ، يتبادر الى الذهن القرار الذى أعلنته فرنسا في داكار في أيار/مايو الماضي حول الإلغاء غير المشروط لكل الديون الممنوحة الى ٣٥ بلدا افريقيا . ونحن نحيي هذه الخطوة التي نأمل ونتوقع أن تحتذى فيما يتعلق بأقل البلدان نموا . ونأمل أن يعمم هذا النهج .

وكيف لنا ألا نؤكد على الحالة الحرجة التي تواجهها البلدان الافريقية الواقعة في جنوب الصحراء وبلدان البحر الكاريبي وجزر الكاريبي التي عصف بها إعصار هوغو مؤخرا ؟

إننا نجد من الملائم بشكل خاص أن نؤكد على خطورة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها أقل البلدان نموا والتي غالبا ما تعاني خيبة الأمل نتيجة لغيبة التضامن الدولي ، الأمر الذي يوضح ، بقدر كبير ، الفشل الذي مني به ، أساسا برنامج العمل المضموني الجديد لأقل البلدان نموا في الثمانينات .

ومع ذلك ، لا يزال بلدي يعلق آمالا كبيرة على الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الدولي المقرر عقدها في الربيع المقبل . كما نرحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في باريس في العام القادم آملين أن يوفر هذان الاجتماعان زخما يحتاجه أشد الحاجة الحوار بين الشمال والجنوب .

ويرى وفد هايتي أنه من المفيد تذكير الجمعية العامة بتطور الحالة في هايتي في وقت يعتبر نقطة تحول هامة في تاريخ شعب هايتي . فبعد أن تصدت حكومة الـ ١٧ من أيلول/سبتمبر للآثار المترتبة على الأزمات المتتابعة التي واجهت بلدنا ، التزمت هذه الحكومة التزاما راسخا بإقامة دولة يسودها حكم القانون على الدوام . ويجري العمل الآن على بناء ديمقراطية نموذجية تقوم على أساس من احترام حقوق الانسان والتعددية وضمان الحريات* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد فيدر (لكسمبرغ) .

وقد إجتازت حكومة الـ ١٧ من أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ برئاسة الفريق بروسبيه أفريل ، بنجاح ، عددا من المراحل التي تعد حاسمة بالنسبة الينا .

فأعيد العمل بالدستور الذي وضعه شعب هايتي لنفسه في عام ١٩٨٧ ، وحالما يعاد تشكيل المجلسين التشريعيين ، سيطبق على نحو كامل العديد من مواده التي لم تبلغ صيغتها النهائية بعد بسبب الطابع المؤقت لحكومتنا .

وفي هذا الصدد ، ستجرى الانتخابات في عام ١٩٩٠ على جميع الاصعدة ، على أساس جدول زمني محدد من جانب مجلس انتخابي دائم . فحكومتنا تعتبر ذلك مسألة شرف ، حيث أن الانتخابات ستعكس الإعراب الحر عن ارادة الشعب وستفضي الى تعيين قادة جدد للدولة في شباط/فبراير ١٩٩١ .

ونحن ، بطبيعة الحال ، ندرك أن الاصلاحات الجارية وإقامة مؤسسات جديدة وإجراء الانتخابات المقبلة ، مهما كانت نتائجها حاسمة ، لن تكفي لضمان مستقبل الديمقراطية في هايتي . فقد أثبتت لنا الاحداث التي وقت في الاعوام الثلاثة الماضية أن النضال من أجل الديمقراطية يمكن أن يكون طويل الامد ومحفوفا بالمصاعب . وهايتي ، شأنها شأن العديد من الدول الاخرى التي تخلصت مؤخرا من ظلمات الديكتاتورية تنظر الى ما يعد به المستقبل دون أن تغيب عن بصرها العقبات التي تكبل الحاضر . ان النجاح في بناء بلد ديمقراطي في حين يواصل البلد نضاله ويعاني من أزمة هيكلية خطيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعية يعد تحديا أساسيا بالنسبة لنا .

وبالنظر الى أهمية ما يتعلق به الأمر في هذا الصدد ، ترى حكومة هايتي أن من الضروري أن تكرر نداءها الى المجتمع الدولي أن يهب لمساعدة هايتي على تعويض التأخر المتراكم في ميادين رئيسية وعلى مواجهة آثار الفقر المدقع الذي ينوء تحت وطأته ثلاثة أرباع السكان ، ومساعدتها ، في المقام الأول ، على استعادة قدرتها على السير في طريق النمو . إننا نؤمن بالتضامن المتجدد والفعال مع البلدان الصديقة في الشمال والجنوب وفقا لما بينته الجمعية العامة في قرارها ١٩٦/٣٩ الذي اعتمد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ في إطار البرنامج الخاص لمعونة هايتي . لكن هذا القرار قد ظل ، للأسف ، حبرا على ورق الى حد أن جمهورية هايتي وجدت نفسها تواجه وحدها الآثار الناجمة عن الاضطرابات الاجتماعية التي ما برحت تعاني منها منذ أكثر من ثلاث سنوات . وحتى بعد أن اجتاحها إعصار غلبرت المدمّر وجدت نفسها مرة أخرى تواجه بمفردها الويلات التي حلّت بالأسر التي وقعت ضحايا لهذه الكارثة الطبيعية في جنوب البلاد والتي ما زالت تتطلع الى بعض مظاهر التضامن الدولي . ونحن نحرص مع ذلك على الإعراب عن تقديرنا العميق لأمم الكاريبي التي أظهرت - إدراكا منها لتطلعاتنا المشروعة وفي ظل الاحترام المتبادل - دعما أخويا نقدره أعلى تقدير .

وإننا مقتنعون بأن الجهود المتضافرة لشركائنا يمكن أن تقدم لشعب هايتي مساعدة كبرى في سعيه الذي لا يكل من أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي .

إن هذا الهدف ليس بالتأكيد بعيدا عن منالنا . فهو ، في آخر المطاف أحد شروط الحياة الديمقراطية وهدفها النهائي . وإن مساعدتنا على تحقيقه لتندرج بالتأكيد في إطار أسمى مهام الأمم المتحدة . وهذا ما يجعلنا نناشد المنظمة أن تقدّم مساعدتها الثمينة الى هايتي عن طريق تنسيق عمل دولي واسع النطاق يمكن أن يعين البلد على أن يتصدّى بطريقة دائمة للتحديات الخطيرة التي يواجهها اليوم .

ونحن مقتنعون بأن منظمة الأمم المتحدة ، التي ما فتئت تسير مع شعب هايتي جنبا الى جنب على الدرب الطويلة المفضية الى تحقيق المكاسب الديمقراطية ، ستقف الى جانبه هذه المرة أيضا .

السيد نانتون (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يقدم وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين صادق تهانيه اليكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . ونحن نتطلع بصدق إلى الاضطلاع بدورنا في الإسهام في إنجاح الدورة في ظل قيادتكم المحنكة .

ان ذكرى الدورة الثالثة والاربعين التاريخية مازالت حيّة في أذهاننا ، وسنكون مقصّرين ما لم نشد بالرئيس السابق السيد دانتي كابوتو على الطريقة الفعالة التي ترأس بها الدورة الثالثة والاربعين للجمعية مما كفل لها خاتمة ناجحة .

ويود وفدي أن يهنئ الأمين العام على تقريره الواضح الشامل عن أعمال المنظمة (A/44/1) وعلى مبادراته خلال السنة الماضية سعيا إلى تحقيق السلم والأمن .

ان ريح التغيّر تهب على الساحة الدولية . فقد أصبحنا نشهد اتجاها في العلاقات الدولية إلى إحلال التعاون محل المواجهة ، وتوافق الآراء وتسوية الخلافات بروح التوفيق محل صراعات الماضي المريرة إبّان حقبة الحرب الباردة .

ويعبّر المناخ الراهن - إلى حد كبير - عن انخفاض حدة التوتر بين الشرق والغرب ووجود قدر أكبر من التعاون بين الدول الرئيسية . ويرحب المجتمع الدولي بالتقدم الذي حققته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المفاوضات الرامية إلى خفض مخزون أسلحتهما النووية بمقدار النصف . ومن المثير للاهتمام أيضا امكانيات التوصل إلى معاهدة شاملة وقابلة للتحقق تحظر الأسلحة الكيميائية ، وهي المعاهدة التي اقترحت الدولتان العظميان وضعها .

ان أنظار العالم تشخص الينا هذه المرة وستحظى الدورة الحالية للجمعية العامة باحترام الأجيال الحاضرة والمقبلة إذا ما تمكنت ، من خلال مداولاتها وقراراتها ، أن تحافظ على الاتجاه الراهن وتوسع نطاق الانفراج القائم كفالة لتمتع البشرية كلها بالسلم والتقدم .

ان حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين تحيي شعب بولندا على قراره التاريخي بتعزيز الديمقراطية والانتقال إلى اقتصاد السوق المفتوحة .

تنطوي التطورات الايجابية في الاتحاد السوفياتي وهنغاريا وأوروبا الشرقية ، التي ألهمها الأمين العام غورباتشوف ، على دروس هائلة بالنسبة للعالم الثالث فيما يتعلق بتطور النظرية السياسية .

ان المناخ الودّي الذي يميز اليوم السياسة الدولية يشكل فرصة سانحة لا ينبغي تضييعها لحل الصراعات الاقليمية المعقدة التي ظلت - لفترة طويلة - تزعزع استقرار المجتمع العالمي .

ففي أفغانستان مازالت الحرب مستمرة بالرغم من اتفاقات ١٩٨٨ وانسحاب القوات السوفياتية . ويؤيد وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين الأمين العام في جهوده الرامية إلى تيسير التسوية . ونتطلع إلى عودة الأوضاع الطبيعية الى ذلك البلد الذي مزقته الحرب الاهلية كما نتطلع الى عودة ملايين اللاجئين الافغان من باكستان وإيران إلى وطنهم في وقت مبكر .

نظرا لأن وقف إطلاق النار الهشّ في الحرب الايرانية العراقية والمحادثات المباشرة بين الجانبين لم يسفرا عن نتائج حاسمة ، نحث حكومتي البلدين على التعاون مع الأمين العام في جهوده الرامية إلى تحويل وقف اطلاق النار الحالي إلى سلم دائم على أساس قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

وبالرغم من أن مؤتمر باريس بشأن كمبوديا الذي عقد في آب/أغسطس لم يتوصل إلى حل شامل للمشكلة ، إلا أنه كان خطوة جديرة بالثناء نحو توفير الظروف اللازمة كيما يمارس الشعب الكمبودي حقه في تقرير المصير ممارسة حرة .

ونحن نحيي المبادرات الدبلوماسية والمبادرات الاخرى التي قامت بها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ونأمل أن تشترك أيضا سائر الأطراف المهتمة في السعي إلى إحلال السلم الدائم في كمبوديا .

ومازالت مشكلة شطري كوريا تنتظر الحل . فالجهود الرامية إلى إنشاء آلية للحوار والسلم لم تحرز فيما يبدو تقدما كبيرا . ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أن قبول جمهورية كوريا في الأمم المتحدة من شأنه أن يتفق لا مع مبدأ العالمية ، فحسب بل وأن يساعد أيضا على إيجاد بيئة سياسية أفضل مواتاة للتوصّل الى الحل السلمي لمسألة كوريا .

(السيد نانتون ، سانت فنسنت وجزر غرينادين)

ويتطلع وفدي بحماس إلى تنفيذ خطة الأمين العام لتحقيق السلم في الصحراء الغربية . ونأمل أن يجري مبكرا استفتاء بشأن تقرير المصير هناك . ونحث على مواصلة الحوار بين البوليساريو والمملكة المغربية واستمرار السعي إلى تسوية هذه القضية في إطار مقترحات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

وبينما تظهر دلائل مشجعة في الأفق السياسي في مناطق كثيرة من العالم ، توجد مشاكل معقدة تتحدى جهودنا الصادقة التي نبذلها لإيجاد حلول لها .

ولا تزال الأغلبية المقهورة من أبناء جنوب افريقيا تناضل من أجل الحصول على الحرية وممارسة تقرير المصير . ويكرّر وفد بلدى دعوته لأن يكثّف المجتمع الدولي الجزاءات وأشكال الضغط الأخرى على جنوب افريقيا عملا على القضاء على نظام الفصل العنصرى اللاإنساني والإفراج غير المشروط عن نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين .

لقد أصبحت نهاية الطريق الطويل الذي قطعته ناميبيا من أجل تحقيق الاستقلال على مرأى من البصر . وتم انسحاب قوات جنوب افريقيا وتسريح قوات الإقليم ونزع سلاحها في الموعد المحدد ؛ ويجري بحث مشروع قانون الانتخابات بعناية قبل الموافقة النهائي عليه ؛ وأفرج طرفا النزاع عن المحتجزين السياسيين ؛ وأظهر نحو ٨٣ في المائة من الناميبيين الذين لهم حق الانتخاب التزامهم بالعملية الانتخابية بتسجيل أسمائهم للتصويت قبل شهر من الموعد نهائي المحدد لذلك ؛ وعاد الآلاف من اللاجئين الى ديارهم ، وكان بعضهم قد عاش لجيل كامل في المنفى . هذه كلها خطوات إيجابية تؤدي الى استقلال ناميبيا في نهاية المطاف . ونحن نضم صوتنا الى أصوات الذين أشادوا بالأمين العام ، وممثله الشخصي ونائبه ، ورجال الشرطة العسكرية والأفراد المدنيين التابعين لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال لما أبدوه من تفانٍ والتزام شخصي بحرية ناميبيا .

تؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين تمام التأييد خطة الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتدعو جميع الأطراف الى عدم إعاقة التحرّك صوب السلم . ويتطلع بلدي الى اليوم الذي يستطيع فيه شعب ناميبيا ، الذي طال انتظاره للفرصة التي تمكّنه من تقرير مصيره ، أن يتبوّأ مقعده بوصفه أحدث عضو في هذه المنظمة .

تشعر سانت فنسنت وجزر غرينادين بقلق لأن الجهود المبذولة مؤخرا للتوصل الى تسوية للنزاع العربي الاسرائيلي لم تؤد الى أية نتائج إيجابية . وسيؤيد بلدي أي مبادرة تستهدف تحقيق سلم دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط يستند الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وهناك تأييد متعاظم الآن لعقد مؤتمر يُعدّ له إعدادا مناسبا ويستند على حق اسرائيل في الوجود والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ونحن نؤيد ذلك الاقتراح .

لا تزال الحرب الأهلية الدموية مستعرة دون هوادة في لبنان . ويؤيد وفد بلدي كل المبادرات ، بما في ذلك مبادرة جامعة الدول العربية ، الرامية الى إعادة استقرار الحالة في ذلك البلد الذي مزّقه النزاع . وعلى جميع أطراف هذا الصراع أن تعمل على ضمان استمرار وقف إطلاق نار فعّال والشروع في عملية مصالحة وطنية تؤدي الى تمكين الشعب اللبناني من أن يمارس سيادته ممارسة كاملة . ولا بدّ من إزالة كل الضغوط الخارجية الموجودة في لبنان حتى تتمكن الأطراف اللبنانية من الاتفاق على نظام سليم للتعايش السلمي .

في العام الماضي ، وجّهت هذه الهيئة إشادة حارّة الى جميع الذين يخدمون أو خدموا في قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة بمناسبة منحهم جائزة نوبل للسلام .

"لما حققوه من انجازات وما قدموه من مساهمات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ، واسترسالا في القياس ، لتحقيق السلم والأمن العالميين" .

ومما يحزننا اليوم ونأسف له الحادث المأساوي الذي قُتل فيه عمدا الكولونيل ويليام هيغنز ، وهو مواطن امريكي كان يخدم في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في لبنان . وندعو المنظمات أو الجماعات التي لديها الآن رهائن أجانب الى الإفراج عنهم . وإنهاء معاناتهم ومعاناة أقاربهم وأصدقائهم . كما نحثّ البلدان التي لديها تأثير على مختطفي الرهائن على أن تساعد في وقف هذه الجريمة التي ترتكب في حق الإنسانية ، وفي العمل على إعادة جميع الرهائن الأجانب من لبنان الى أوطانهم .

وإذ انتقل الى منطقتنا - امريكا اللاتينية والكاريبي - يرحّب وفد بلدي بالتطورات الإيجابية للغاية الجارية في امريكا الوسطى . ونشيد بحكومات امريكا الوسطى الخمس لما تبذله من جهود متسّمة بالتصميم من أجل إعادة السلم والاستقرار الى هذه المنطقة . وندعو المجتمع الدولي لأن يبذل قصارى جهده لمواصلة النهوض بعملية السلم .

يرحّب بلدي بالتصديق على بروتوكول قرطاجنة الذي يمهد السبيل لانضمام بليز وغيانا ، وهما من دول الكاريبي ، الى منظمة الدول الامريكية .

كذلك نلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في جمهورية شيلي من أجل استعادة مؤسساتها الديمقراطية بصورة كاملة .

تعرّضت منطقة شرق الكاريبي - وخصوصا انتيغوا وبربودا ، وجزر فرجن البريطانية ، ودومينيكا ، ومونتسيرات ، وسانت كريستوفر ونيفيس - لإعصار هيوغو وهو في أوج شدته ، مما ترتّب عليه خسائر كبيرة في الأرواح وأضرار بالغة في المساكن والبنية الأساسية والزراعة . إن الطريق المؤدي الى إصلاح الاضرار التي سبّبها ذلك الإعصار وسيكون طويلا ومكلفا للغاية . لذا نأمل في أن يهبّ المجتمع الدولي للمساعدة في جهود الإصلاح وإعادة التعمير .

في حين تشعر حكومة بلدي بالارتياح البالغ لكل التطورات الإيجابية التي شهدها المجتمع الدولي ، ترى انه لم يحرز تقدم كاف في العام الماضي صوب إزالة العديد من الأخطار غير العسكرية التي تهدد السلم والأمن في العالم . وهي مخاطر تشمل الفقر السائد في مناطق كثيرة من العالم ، والافتقار الى النموّ الاقتصادي والتنمية ، والبطالة المنتشرة ، والإجحاف ، وأوجه عدم التكافؤ بين الدول ، والتدهور الشديد للبيئة . هذه المشاكل كلها ذات توجّه عالمي في نطاقها ، وهي - لذلك - تتطلب بذل جهود متضافرة من المجتمع الدولي لإيجاد حلول لها .

إن ثمار العلم والتكنولوجيا موزعة توزيعا متباينا للغاية على الصعيد الدولي . وفي إطار التحليل الحالي بين الشمال والجنوب تجد البلدان النامية في الجنوب أنفسها متخلفة كثيرا في السباق نحو تحقيق التنمية والتقدّم .

فأزمة الديون الخارجية تواصل إعاقة النموّ في البلدان النامية . وتزداد هذه الحالة تفاقما بسبب الاختلالات الأساسية الموجودة في نظام النقد الدولي .

وتزداد حدة النزعة الحمائية في الوقت الذي لا تزال فيه معدّلات التبادل التجاري للبلدان المنتجة للسلع الأوّلية تعمل في غير صالحها في ظل الوضع غير المؤاتي للأسواق الدولية في الوقت الحالي .

ترحّب سانت فنسنت وجزر غرينادين بالدعوة لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة للتعاون الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا

وكذلك الإعداد لاستراتيجية إنمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، وستعقد جميعها خلال العامة المقبل . ونأمل أن تؤدي هذه المؤتمرات الى تفهّم أوضح للمشاكل الحالية في مجالات التجارة والديون الخارجية والتنمية .

ينبغي للمجتمع الدولي أن يعي باستمرار في ذاكرته مشاكل الدول النامية الجزرية الصغيرة ومنها سانت فنسنت وجزر غرينادين . ومن خصائص هذه الدول أن قاعدتها الاقتصادية صغيرة ، وأسواقها الداخلية محدودة ، واقتصاداتها ذات تكاليف زائدة لصغر حجمها ، وإنها مفتقرة الى الفرص التي تمكّنها من الوصول الى الأسواق الخارجية . وهناك ظاهرة أخرى سلبية ، وهي أن الكثير من هذه الدول ـ كسانت فنسنت وجزر غرينادين ـ تقع في الارخبيل ، مما يشكّل لها مشاكل خطيرة ذات نتائج اقتصادية واجتماعية مكلفة .

إن صغر حجم هذه الدول يجعلها عرضة لخطر تجاهلها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الدولية . ومن المهم أن تتاح لها موارد كافية بشروط مناسبة لتحقيق تنميتها الوطنية .

لقد أدّى الانفجار السكاني في عصرنا والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية لكوكبنا بسبب الفقر والتوسّع الاقتصادي السريع الى نشوء عدد من المشاكل البيئية التي تعرّض الجنس البشري كله للخطر . فهناك مسائل النفايات السمّية ، واجتثاث الغابات ، والتصحّر ، والأمطار الحمضية ، والثغرة المتزايدة الاتساع في طبقة الأوزون ، والتغييرات المناخية غريبة الأطوار ، وتأثير غازات الاحتباس الحراري ، وكلها مشاكل عالمية النطاق تقتضي معالجتها تضافر جهود المجتمع الدولي كله ، ولا بد من إيجاد حلول عملية وسريعة لها إذا ما أريد أن نحافظ على بيئتنا للأجيال المقبلة .

وهناك مشكلات أخرى يعانيها المجتمع كالتدفق الدولي للاجئين ، ومركز المرأة والطفل ، والآفة الدولية المتمثلة في المخدرات ، وكلها لا تزال تتطلب الانتباه العاجل من جانب المجتمع الدولي .

تسلم حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين بالخطر الداهم من جراء تهريب واستخدام المخدرات على الصعيد الدولي ، بشكل بات يتهدد كل البلدان . فهذه الآفة تتجاوز الحدود الوطنية ومن الضروري ان يزداد التعاون الدولي ويتكثف من أجل القضاء عليها من على وجه البسيطة . ولهذه الغاية ، يقدم وفدي تأييده الكامل لاقتراح ترينيداد وتوباغو بإنشاء محكمة جنائية دولية لتحقق وتقضي في المسؤوليات الجنائية للأشخاص الذين يعملون في تهريب المخدرات وكذا لمبادرة جامايكا بإنشاء قوة متعددة الأطراف تابعة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة للدول بناء على طلبها في مجالات المخابرات ومقاومة التهريب .

ربما بات العقد القادم أكثر العقود التي واجهها المجتمع الإنساني تحديات . فقد جعل التقدم في مجالات العلوم والتكنولوجيا في متناول أيدينا وسائل تحقيق تقدم غير محدود . والتطورات الحالية في التكنولوجيا النووية ، ورحلات الفضاء ، وعلم المحيطات والتكنولوجيا الحيوية ستؤثر تأثيرا كبيرا على حياتنا في المستقبل . لكن هذه التكنولوجيات نفسها يمكن ان تصبح أدوات لتدمير الجنس البشري . وقد أصبحت بعض المسائل الأساسية التي تواجه العالم اليوم مسائل حياة أو موت .

وبينما نحن نبحث هذه الأمور خلال الفترة المتبقية من الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، ستعمل سانت فنسنت وجزر غرينادين مع كل الأمم الأخرى لصالح السلم والأمن العالميين ورخاء العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يرغب ممثل جمهورية إيران الإسلامية في الكلام ممارسة لحق الرد .

وأود ان أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق ، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق ، وينبغي ان تلقي بها الوفود من مقاعدها .

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية .

السيد حسيني (جمهورية إيران الإسلامية)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي ان يتناول الادعاءات التي لا أساس لها التي أدلى بها وزير خارجية غرينادا في بيانه بالأمس .

من الواضح ان طبيعة البيان ذاتها كانت تدخلا واضحا في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة . ومن المهم ومما يثير السخرية ان المتكلم اعتبر انه من اللائق ان ينتقي ، ضمن العديد من الشؤون الدولية الملحة والهامة، موضوعا لا تأثير له على الساحة الدولية إطلاقا فحسب ، بل ولا يدخل في نطاق عملية صنع القرار محليا في العديد من البلدان .

إن هذه الجمعية تعتبر مكانا لمناقشة القضايا التي تؤثر على مسار العلاقات الدولية . وقد دهشنا إذ سمعنا وزير خارجية غرينادا يقوم بعملية تشويه وترديد لحجج ديماجوجية بشأن موضوع لا علاقة له إطلاقا . وبالطبع ، نحن نفهم ان غرينادا ربما كانت تحت ضغط بعض الدوائر . لكن من الضروري التحلي بدرجة أدنى من الاتساق وترتيب الأولويات .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥